نشرة مؤسسة المرأة الجديدة
العدد التاسع عشر، يونيه 2007

- **حملتنا مستمرة.. دفاعا عن حرية التنظيم**
- **سوق للتجارة في المواليد**
- **تحية لنساء مصر**

<u>الملف مازال مفتوحاً ..</u>

من يحمي بنات الشوارع؟

- **فتاوي بئر السلم تبرر الإغتصاب!!**

رئيسة التحرير
بهيجة حسين

سكرتيرة التحرير
لمياء لطفي

هيئة تحرير العدد
آمال عبد الهادي
ريما الخفش
نولة درويش

مخرج فني
مكرم شحاتة

صورة الغلاف
تصوير **أميرة عبد السلام**

مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المرأة الجديدة: منظمة نسوية تطوعية تعمل منذ عام 1984 وتسعى لبلورة رؤية مصرية وعربية عن قضايا لمجتمع عمومًا وقضايا المرأةخصوصًا، تدعو لها عبر برنامج وأنشطة متنوعة. وتسعى المؤسسة لمجتمع ديمقراطي عادل تختفي فيه جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحقق فيه المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين النساء والرجال، المساواة الفعلية في الواقع وليس مجرد المساواة رغم أهميتها.

رسالة المؤسسة

• المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير وتقوية الحركة النسائية المصرية.
• وضع قضية المرأة على جدول أعمال كل القوى الاجتماعية والسياسية.
• التعاون والتنسيق مع أكبر عدد من المنظمات النسوية المصرية والعربية لصياغة رؤى مشتركة.
• التفاعل مع الحركة النسائية العالمية وتنسيق الجهود حول القضايا المشتركة.
• دعم النساء المهمشات وتمكينهن من خلال توفير المعلومات وخلق جماعات الضغط والتوعية.
• دعم آليات الديمقراطية وإرساء أسس المجتمع المدني.

تم إصدار هذا العدد بدعم من مؤسسة نوفيب

الافتتاحية

ذُقبّل ترابها وننهض

كان عنوان افتتاحية عددنا السابق " لنستعد للمعركة القادمة " وهي المعركة التي أعلنتها الحكومة على منظمات المجتمع المدني والتي بدأت بتصريحات لوزير التضامن الاجتماعي، تدين العمل الأهلي، وفي أحد تصريحاته وصف منظمات المجتمع المدني بأنها كيانات غير نافعة في المجتمع، وأنها تحولت إلى مجرد لافتات ولا تقوم بأي دور، كما اتهمها بالفساد وبأنها تحولت إلى سبوبة.

لم تتوقف الحرب عند التصريحات، بل وصلت لحد حصار منظمات بالأمن المركزي وإغلاق مقارها، واقتحام أخرى ومصادرة أوراقها ومستنداتها، ونحن نعرف، والحكومة أيضًا تعرف أن المعركة الكلامية والأمنية هي مجرد بدايات للمعركة الأكبر، وهي مشروع القانون الذي ستتقدم به الحكومة إلى مجلس الشعب الذي يهدف إلى تشريع المزيد من القيود التي من شأنها تكبيل العمل الأهلي والقضاء عليه، ذلك المشروع الذي نتوقع أن يصدر في غيبة من المجتمع ومنظماته المدنية استمرارًا لمنهج – سلق القوانين- خاصة تلك التي تنتزع ما تبقى لنا من حقوق ديمقراطية وسياسية واقتصادية في ظل سياسات معادية للديمقراطية، ومن خبرتنا المريرة بها نعرف أن ما يعد – بليل- كما يقولون- سيصدر اعتقادًا من مصدريه أنهم يوجهون ضربتهم القاضية بالقانون القادم لمنظمات المجتمع المدني،

وكأنهم لم يكتفوا بالقيود الموجودة في القانون الحالي، ولم يكتفوا بإطلاق يد الأمن في عمل المنظمات الأهلية، وقد اعترف وزير التضامن نفسه بالتداخلات الأمنية في عمل المنظمات.

ولمواجهة هجمة الحكومة أطلق عدد من منظمات المجتمع المدني حملة تحت شعار "الحق في التنظيم" نقدم تقريرًا عنها في هذا العدد، كما نقدم تحقيقًا يناقش التفاف الحكومة على العمل الأهلي بتشكيل كيانات حكومية تقوم بدور المنظمات الأهلية – وكأن الحكومة أنجزت ما عليها من أدوار ومهام – فقد أعلن وزير التضامن عن إنشاء ما أسماه بـ"المؤسسة القومية للحج والعمرة" مما أثار الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال ووصفت خطوة الوزير بأنها ذبح لها، كما قام بالإعلان – بمشاركة عدد من الوزارات – عن تأسيس ما سمي:"بصندوق الخير للعلاج" وهنا لابد أن نتوقف، ففي الوقت الذي ينشئون فيه صندوقًا أهليًا من التبرعات لعلاج الفقراء يصدر رئيس الوزراء قرارًا بتحويل هيئة التأمين الصحي لشركة قابضة هادفة للربح تمهيدًا لخصخصتها، ودفاعًا عن الحق في الصحة، وتحت هذا الشعار أطلق عدد من مؤسسات المجتمع المدني حملة تطالب بإلغاء قرار رئيس الوزراء.

كما تبنت منظمات حقوقية رفع دعاوى قضائية بأسماء عدد من المنتفعين والعاملين بالتأمين الصحي، للطعن في عدم دستورية القرار حيث إن أموال التأمين الصحي أموال خاصة ومملوكة للمنتفعين وليس من حق الدولة التصرف فيها ولا في الأصول من مستشفيات وعيادات، وقد أكدت حملة المنظمات الأهلية أن صحة المواطنين ليست سلعة مطروحة في سوق الاتجار وبزنس المستشفيات الفندقية.

وبينما نحن نواصل فتح ملف "ظاهرة أولاد الشوارع" ونقدم زوايا جديدة – تضاف لما سبق وقدمناه في العدد السابق – منها تحقيق يكشف عن كارثة إنسانية مصاحبة للظاهرة، وهي الاتجار في مواليد بنات الشوارع، ونكشف عن أسباب هروبهن من دور الرعاية، كما نقدم حوارًا مع الدكتورة "نبيلة الشوربجي" تقدم فيه رؤية تستحق المناقشة لعلاج الظاهرة، كما نقدم تحقيقًا حول دور الدولة والمجتمع في مواجهة تزايد عدد أطفال الشوارع، وتشاركنا في الملف بالرؤية والموقف الزميلة الكاتبة "كريمة كمال".

نقول بينما تحاول منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها تجاه هذه الظاهرة فإننا قد توقفنا عند اتهام لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب لوزير التضامن الاجتماعي بالتقصير في معالجة ظاهرة أبناء الشوارع في جلسة عقدت في الأيام القليلة الماضية، وهي الجلسة التي لم يحضرها الوزير، وأثار عدم حضوره استياء النواب، وقد حضرتها نيابة عنه الدكتورة "رباب حسني" – مستشارة الوزير- وقدمت تقريرًا حول ما تم إنجازه، والحقيقة أنه لم يتم أي إنجاز، فعدد مؤسسات الرعاية التي ذكرتها كما هي ولم يضف إليها رقمٌ جيدٌ، كما أشارت لبرامج تأهيل للأخصائيين المتعاملين مع الظاهرة، والحقيقة أيضًا أننا سبق واستمعنا وقرأنا هذه البرامج في مناسبات قديمة.

وعندما تطرقت مستشارة الوزير لأسباب الظاهرة الأساسية والتي حددتها في الفقر والتفكك الأسرى وذكرت أن الوزارة قد رفعت قيمة معاش التضامن من 75 إلى 100 جنيه، هنا استنكر النواب بشدة هذا الرقم لضآلته ولكونه ليس دخلاً يحمي من الفقر الذي يدفع الأطفال للهرب والانحراف.

كنا في العدد الماضى قد عرضنا لظاهرة التحرش بالنساء في الشوارع، ورصدنا أن شوارعنا لم تعد آمنة في غيبة الأمن المشغول بحصار المنظمات الأهلية والمتظاهرين والمطالبين بحقوقهم؛ لذلك ولانشغال الأمن وغيابه عن الشارع، لم يعد الاعتداء على لنساء مقصورًا على التحرش باللفظ أو اللمس، فقد تطور للاعتداء بالأسلحة البيضاء فيما عرفناه بسفاح المعادي وعجزت وزارة الداخلية عن إلقاء القبض عليه حتى الآن، ويبدو أن هذا العجز كان سببًا – ضمن أسباب أخرى – في انتشار جرائم خطف واغتصاب الإناث وهي الجرائم التي نقدم تحقيقًا نطالب فيه بتفعيل مواد القانون المغلظة للعقوبة على مرتكبيها، كما ندعو منظمات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية والأحزاب والكتاب إلى اتخاذ موقف قانوني من مطلقي فتاوى الفضائيات التي تستبيح النساء وتحط من شأنهن مما شكل ثقافة تضع النساء في وضع متدن وتجد فيها تبريرًا بل وتحريضًا على انتهاك إنسانيتهن وحقوقهن ولنرفع في وجه من يستبيح وجودنا شعار" مش من حقك" -مفتيًا كان أو موتورًا أو مكبوتًا أو سلطة أيًا كانت- وهو الشعار الذي رفعته عدة منظمات أهلية في احتفالها بيوم المرأة العالمي.

وفي مواجهة ورفض جميع أشكال التمييز القائمة على النوع أو الدين أو العرق، التمييز الذي يقضي على مفهوم وحقوق المواطنة التي نص عليها الدستور ورغم الألم ندين بقوة أحداث الفتنة الطائفية في قرية "بمها" بالعياط التي تؤكد أن التمييز ورفض الآخر أصبح ثقافة راسخة علينا مواجهتها بكل جهودنا، خاصة مع مظاهرها المحزنة في الواقعة الأخيرة التي تمثلت في اقتحام الشباب المسلمين بالقرية بيوت المسيحيين وإحراقها واستهداف النساء بالضرب والسحل في الشارع.

وفيما يبدو أن منطق استباحة النساء وإهدار كرامتهن انتقل من الشارع ومن بين أنياب المغتصبين والمتحرشين إلى أروقة ومكاتب متخذي القرارات وإلا بماذا نفسر عقد وزيرة القوى العاملة "لبروتوكول" – هكذا أسمته – لتنظيم العمالة بين مصر والسعودية، يقضي بشحن 120 ألف امرأة مصرية للعمل كخادمات بالمملكة، وقد بررت الوزيرة قراراها، بأنهن سيعملن تحت حماية الدولة المصرية، ولها نقول:"هل الحكومة المصرية سبق وقدمت أى رعاية لمواطنيها في الخارج؟" وهل نذكر الوزيرة بمأساة الطبيب المصري الذي تعرض طفله للاغتصاب من سعودي وعندما أبلغ كان عقابه السجن والجلد؟! هذا مجرد مثال ثم ترى الوزيرة أن "البروتوكول" سيحميهن من التحرش، ولا نعرف هل سترسل خفيرًا لحراستهن؟

وعندنا سؤال يجيء بالمناسبة، وهو هل خادمات المنازل بشكل خاص والعاملات بشكل عام محميات في مصر من التحرش؟ تعرف الوزيرة وهي النقابية العتيدة حجم تعرض النساء للتحرش في مصر وتعرف أن مصر ليس بها قانون ينص صراحة على إدانة التحرش، فهل سيفرض هذا القانون وتشرعه في السعودية؟ أم بأى قوة ستحمي بناتنا من التحرش؟ ثم ترى الوزيرة أو الحكومة أن بناتنا يسافرن للدول العربية للعمل خادمات بها وبدونها ونحن نقر بذلك، ولكننا نسأل لماذا تضطر بناتنا لهذا الرحيل؟ أليس مما يدفعهن للسفر الفقر والعوز؟ ذلك الفقر الذي أنتج ظاهرة زواج الصغيرات من العرب وأنتج أطفالاً بلا آباء ولا نسب ولا وثائق تحمي حقوقهم كمواطنين أمهاتهم مواطنات مصريات؟ ثم تردد حديث عن المساهمة في التنمية..أية تنمية تلك؟! ونحن حسب معلوماتنا المتواضعة أن التنمية هي التصنيع، الزراعة والتجارة والتنمية هي تمكين البشر من الحصول على الموارد والسيطرة عليها والمشاركة في اتخاذ القرار.

نعم ستضطر بناتنا للعمل خادمات في الخارج، كما سبق واضطر شبابنا للهرب من الفقر عبر البحر وعادوا جثثًا هامدة، وكما اضطر شبابنا للعمل في تطهير خزانات الصرف الصحي في أحد مصانع الأردن، هل تتذكرهم الوزيرة؟ كانوا سبعة من شباب مصر غرقوا أثناء عملهم وعادوا في توابيتهم بعد أن تسول الناجون تكاليف إعادتهم، هؤلاء جميعًا مواطنون مصريون لهم حقوق إن لم يحصلوا عليها في بلادهم فلن يحصلوا إلا على المهانة والقهر والاستغلال في بلاد الناس، ونعتقد أن الوزيرة تعرف أن العاملات في المنازل وفي المحلات وفي المصانع وفي الحقول يحتجن لقانون ينظم علاقات العمل ويضمن لهن حقوقهن

المهدرة مرة بسبب طبيعة العمل ومرة بسبب قوانين وسياسات التكيف الهيكلي.

وبالمناسبة نذكر أن عددنا يضم عوضًا لباحثة سعودية حول أوضاع النساء الفقيرات في المملكة وحجم المعاناة والذل الذي يتعرضن له بسبب الفقر المدقع من ناحية، ومن ناحية أخرى ولأنهن فقيرات فهن يتعرضن لضغوط اجتماعية أشد قسوة ومهانة.

ورغم ترابط حلقات وأسباب الفتنة الطائفية والاغتصاب وأولاد الشوارع وخصخصة التأمين الصحي، وترحيل بناتنا للخدمة في البيوت ومطاردة المجتمع المدني، هذا الترابط الذي تبدو معه الصورة قاتمة، إلا أننا ورغم كل شيء نتنفس عشق هذا الوطن.
وتتملكنا الرغبة نفسها التي تتملك الزميلة "نولة درويش" كلما سافرت وعادت وعبرت عنها في عمودها – خواطر على الطريق – أن ننحني على ترابه ونقبله.

(أسرة التحرير)

ردًا على التدخلات الأمنية والإدارية في شئونها

"دفاعًا عن حرية التنظيم" تحت هذا الشعار أعلنت 25 منظمة غير حكومية إطلاق حملة من أجل الدفاع عن حرية المواطنين في تنظيم التجمعات السلمية والجمعيات والمؤسسات والأحزاب والنقابات، وأيضًا التصدي لجميع أشكال الانتهاكات والتدخلات الأمنية والإدارية التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية، وتم الإعلان عن الحملة في مؤتمر صحفي عقد بمقر نقابة الصحفيين ظهر الاثنين 14/5/2007 وألقت "نولة درويش" من مؤسسة المرأة الجديدة بيان الحملة الذي طالبت فيه المنظمات غير الحكومية بضمان تمتعها باستقلاليتها عن الدولة، وأن يكون لها وحدها الحق في وضع سياستها وأولويتها واختيار آليات عملها وهياكلها التنظيمية ومواجهة أي اعتداء على حرية هذه المنظمات غير الحكومية أو أي تدخل في شئونها وهو ما يعد عملاً غير شرعي حتى لو ارتدى ثوب القانون.

بالإضافة إلى المطالبة بحق المنظمات غير الحكومية في العمل في مناخ ديمقراطي يتيح لها حرية الحركة والانطلاق والإبداع والتأكيد على حق تأسيس الجمعية دون الحاجة إلى ترخيص أو إذن مسبق، وعدم جواز وضع أي قيود أو عراقيل على تأسيس الجمعيات.

كلام صورة:الوزير لا يعرف مَن شَمع الدار؟!
تصوير : جمال عيد

المنظمات غير الحكومية تطلق حملة للدفاع عن حرية التنظيم

منى عزت

- عبد الله خليل : منظمات حقوق الإنسان صداع في رأس النظام ويسعى لحصارها
- كمال عباس : جهات التحقيق لم تتمكن من معرفة الجهة التي أصدرت قرار إغلاق دار الخدمات.

ومن أجل تحقيق هذه المطالب تعتزم المنظمات المشاركة في الحملة اتخاذ جملة من الإجراءات والتحركات في المرحلة القادمة لعل أهمها:
- التوجه لجميع منظمات المجتمع المدني (الأحزاب – النقابات) بالإضافة إلى البرلمانيين والقانونيين والإعلاميين من أجل لعمل معًا لإزالة جميع القيود المفروضة على حركة المجتمع المدني.
- تنظيم يوم للتضامن مع المنظمات غير الحكومية وذلك في نهاية شهر يونيو القادم.
- رصد الانتهاكات والتداخلات الإدارية والأمنية التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية والعمل على طرحها على الرأي العام، والتصدي لكل هذه الممارسات وتقديم الدعم القانوني من أجل الدفاع عن هذه المنظمات، وتستند الحملة إلى كل الوسائل السلمية بما في ذلك مخاطبة المنظمات والآليات الدولية.

هجمة حكومية

تأتي هذه الحملة ردًا على قيام الحكومة بتصعيد هجمتها مؤخرًا على المنظمات غير الحكومية والتي تجلت في تصريحات وزير التضامن الاجتماعي بشأن اعترافه بتدخل الأجهزة الأمنية في الشئون الداخلية للمنظمات غير الحكومية، يأتي هذا التصعيد في الوقت الذي نشرت فيه أخبار صحفية عن قيام وزارة التضامن بعقد لقاءات مع جمعيات أهلية في عدد من المحافظات من أجل معرفة مقترحاتهم بشأن تعديلات القانون 48 لسنة 2002 بينما تم تغييب قطاع مهم من المنظمات غير الحكومية والتي تتشابك مع قضايا حقوق الإنسان وتدافع عن حق المواطنين في الحصول على الخدمات الأساسية، مما يشير إلى اتجاه الحكومة إلى فرض مزيد من القيود على هذه المنظمات غير الحكومية، وهذا ما أكد عليه المحامي "عبد الله خليل" استشاري القانون الدولي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في تعقيب له أثناء المؤتمر الصحفي (توجه الحكومة المصرية في الجلسات المغلقة مع المنظمات الدولية انتقادات واسعة للمنظمات غير الحكومية وتصفها بأنها "سبوبة")..

وأوضح أن الحكومة ترغب في أن تحصل المنظمات غير الحكومية على تمويل شريطة أن تكون هذه المنظمات هامشية ويمكن السيطرة عليها لذا فالحصار قادم على المنظمات الفاعلة المؤثرة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، هذه المنظمات هي صداع في رأس الحكومة، ووجه خليل انتقادات واسعة لقانون 84 لسنة 2002 ورأى أن به الكثير من القيود التي لا تتفق مع المجتمعات الديمقراطية، وأيضًا مع الاتجاهات الحديثة المنظمة للفقه القانوني الدولي، وأوضح أن نشاطات الجمعيات الأهلية هي نشاطات مدنية بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمراقبة الانتخابات والتوعية القانونية والسياسية.

انتهاكات مستمرة

المتابع للمجتمع الأهلي في مصر يلحظ حالة التناقض من قبل النظام فيما يعلنه في التصريحات الرسمية بشأن الشراكة مع المجتمع المدني وأهمية دوره في عملية التنمية و ما يطبق في الواقع من انتهاكات مستمرة ومتلاحقة وذات أشكال مختلفة خلال الفترة الماضية، وهذا ما كشف عنه تقرير أعدته الحملة بعنوان "المجتمع المدني المصري بين الملاحقات الإدارية والأمنية" قام بعرضه المحامي "طارق خاطر" من -جمعية المساعدة القانونية وتضمن التقرير نماذج من التحرشات

الإدارية والأمنية التي تعرضت لها المنظمات منذ صدور قانون 84 لسنة 2002، وبدأ التقرير بحالتين وصلت فيهما التحرشات الأمنية والإدارية إلى حد الإغلاق وهما: مركز أهالينا ودار الخدمات النقابية والعمالية، تجدر الإشارة إلى أن دار الخدمات النقابية كان لها حضور واضح في المؤتمر الصحفي لكونها الحدث الآني في مسلسل الانتهاكات، وألقى كمال عباس منسق الدار كلمة أوضح خلالها كيف تم إغلاق الدار دون أي سند قانوني وتقدمت الدار ببلاغ للنائب العام بهذه الواقعة يوم 25/4/2007 وإلى الآن لم يتمكن من معرفة الجهة الحكومية التي أصدرت قرار الإغلاق، وجدير بالذكر أن الدار حرصت على الحصول على حقها في الإشهار وفقًا للقانون 84 لسنة 2002، بدأتها بمحاولتين في عام 2003، ثم محاولة أخرى في أبريل من العام نفسه، ولم تجد الدار سوى كل تعنت من قبل وزارة التضامن الاجتماعي، ومن اللافت للنظر أيضًا أن الدار تعرضت لهجوم شديد من قبل مسئولين حكوميين حاولوا تحميل الدار مسئولية الاضرابات العمالية التي شهدتها مصر مؤخرًا، وهذا ما نفته الدار وأكد عباس أن مطالب العمال العادلة والمشروعة هي التي حركتهم خاصة أنها مطالب تتعلق بالأساس بزيادة الأجور وحقهم في الأرباح.

ومن بين الانتهاكات الأخرى التي رصدها التقرير بعض من نماذج للمنظمات التي حصلت على حقها في الإشهار من القضاء منها جمعية المرصد المدني لحقوق الإنسان ومؤسسة حلوان لتنمية المجتمع "بشاير" وذلك بسبب اعتراض الجهات الأمنية على المؤسسين، أما مؤسسة المرأة الجديدة فجاء قرار الرفض بناءً على اعتراض الجهات الأمنية بينما الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب والتي كان من بين أهدافها نشر وزيادة الوعي لمناهضة التعذيب وعنف الدولة المنظم ونشر مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان، وتعديل القوانين المصرية بما يتفق مع اتفاقيات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص اتفاقية مناهضة التعذيب !!

فنجد أن الجهات الإدارية أرسلت للجمعية قرار رفض الإشهار بعد انقضاء فترة الستين يومًا القانونية تذرعت الجهة الإدارية بأنه ليس من حق الجمعيات أن تضغط من أجل تعديل القوانين !!
ومن الملاحظ أن أسباب الرفض التي تعللت بها الجهة الإدارية لا تستند لأي بند من بنود القانون 84 لسنة 2002 وتحديدًا المادة (11) والتي تحدد المحظورات التي يجب ألا تتضمنها أغراض وأنشطة الجمعيات.

- وزير التضامن يعترف بتدخل الأمن فى شئون المنظمات الغير حكومية.
- الدولة تمارس سلسة من الانتهاكات ضد المجتمع المدنى.

تعرض مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لعملية تفتيش صحي بأجندة أمنية، فكما ورد في التقرير أن كامل تصرفات اللجنة الطبية التي اقتحمت مقر المركز في مساء 11 يوليو 2004 لم تتوافق مع سلوك لجان التفتيش على التراخيصُ- اقتحمت المقر في وجود عدد من المترددين على العيادة، وبدون أن تعرف نفسها وبدون استئذان بدأت تتجول في أنحاء المركز رغم احتجاج مساعد الطبيب الموجود ودعوته لهم بانتظار الأطباء، واستمر ذلك الحدث حتى بعد وصول الأطباء حيث قامت اللجنة بفتح الأدراج، والإطلاع على الخطابات، والتصوير بكاميرا ديجيتال والاستيلاء على أوراق إدارية خاصة بالمركز. كل تلك الأحداث تمت أمام المرضى وتحت التهديد بإحضار البوليس وتشميع المكان في غياب أصحاب التراخيص !

ورصد التقرير مزيدًا من التفاصيل التي تثبت أن هذه الهجمة كانت هجمة أمنية متخفية وراء الرخصة الطبية. انتقل التقرير إلى أشكال أخرى من التحرشات تتم بعيدًا عن أي قانون أو جهات إدارية مخول لها الرقابة وتتضمن الإيقاف والتفتيش واقتحام لمقار ومنازل مديري وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني في مصر، وهو ما حدث مع مركز "هشام مبارك" للقانون بتاريخ 21/2/2005، حيث تمت سرقة جهاز كمبيوتر محمول من منزل الأستاذ "أحمد سيف" المحامي والمدير التنفيذي لمركز "هشام مبارك" للقانون، وتقدم "سيف" ببلاغ للنائب العام وأشار إلى أن هذه الواقعة تمت على خلفية سياسية للأسباب التالية :
1. اقتصار عملية السرقة على جهاز الكمبيوتر المحمول دون سرقة أشياء أخرى (ذهب - أموال).
2. تزامن عملية السرقة مع عدد من الفاعليات منها المظاهرة التي دعت لها الحملة الشعبية للتغيير أمام جامعة القاهرة للمطالبة بعدم التجديد ورفض التوريث، وأيضًا عقد مؤتمر بمقر مركز "هشام مبارك"للقانون لإعلان نتائج بعثة تقصي الحقائق لاعتقالات المواطنين في شمال سيناء.

مظاهر أخرى للتعسف والتدخل في أنشطة الجمعيات ما حدث مع جمعية المساعدة القانونية فأثناء أزمة القضاة الشهيرة في عام 2005 وإحالة المستشارين / "هشام البسطويسي" و"محمود مكي" إلى المحكمة التأديبية، اجتمع مجلس إدارة الجمعية وقرر بحث سبل التنسيق والتضامن مع القضاة وناديهم وكذلك قرر أعضاء المجلس أن تتضمن صحيفة المرصد (مطبوعة غير دورية تصدر عن الجمعية) في غلافها الأخير صورة القضاة أثناء وقفتهم الاحتجاجية تحت عنوان شرفاء الوطن، إلا أن الجهة الإدارية خاطبت الجمعية مستنكرة هذا الموقف مطالبة الجمعية بالالتزام بأهداف وأغراض الجمعية المشهرة عليها، وكأن التضامن مع قضاة مصر للمطالبة باستقلال السلطة القضائية أمر يجافي حقوق الإنسان.

كلام صورة : هكذا يتعامل الأمن مع المنظمات الاهلية
كما اعتاد المركز المصري لحقوق المرأة تنظيم احتفالية بيوم المرأة المصرية في شهر مارس من كل عام، وفي هذا السياق واجه المركز العديد من المعوقات غير المباشرة والمتمثلة في قيام الفندق أو محل انعقاد الاحتفالية بالاعتذار عن استضافة النشاط بعد إعلانه الموافقة دون أن يقدم أي مبررات، والمؤكد أن هناك أيدي أمنية وراء تعطيل وإعاقة أنشطة المجتمع المدني ولكن بشكل غير مباشر.

الجمعيات الأهلية في مصر..
الضحية والجلاد

إن الباحث في مجال تشريعات الجمعيات الأهلية يجد نفسه عاجزًا عن الكتابة في هذا المجال الذي قل بحثًا من جميع الزوايا.
فمع إنشاء أول جمعية أهلية بمدينة الإسكندرية عام 1821، وهي الجمعية الخيرية اليونانية دخلت مصر مجال الجمعيات الأهلية بخطوات واسعة سبقت بها العديد من دول العالم في ذلك الوقت، وساعد المناخ السياسي والبنية التشريعية على إنشاء جمعيات عديدة منها الجمعية العلمية والجمعية الجغرافية وجمعية المعارف المصرية وغيرها من الجمعيات التي لعبت دورًا بارزًا في الحياة الوطنية المصرية إبان الاحتلال البريطاني، كما قامت بدور محوري في التنمية بصورها المختلفة.

توج العمل الأهلي بقيام الأميرة فاطمة إسماعيل بإنشاء جامعة القاهرة التي تعد أكبر شاهد على إنجازات العمل الأهلي في مصر.وقد مر العمل الأهلي في مصر بمرحلتين أساسيتين هما :
1. مرحلة الازدهار : بدأت من عام 1821 حتى صدر القانون رقم 384 لسنة 1956م.
2. مرحلة القيود والاضمحلال : بدأت عام 1956 بصدور القانون سالف الذكر وما تبعه من قوانين سيئة السمعة كالقانون 32 لسنة 1964م والقانون الحالي رقم 84 لسنة 2002م.
ورغم كل هذه القوانين فمن الجدير بالذكر أنه كانت هناك استجابة حقيقية وانتصار لحرية الجمعيات لفترة وجيزة لم تتجاوز عدة أشهر خلال العمل بالقانون رقم 153 لسنة 1999م (والذي لم يستمر سوى عدة شهور وقضي بعدم دستوريته في مايو 2002م، وتم العودة للعمل بالقانون رقم 32 لسنة 1964م)، وخلال هذه الفترة تعاظم دور الجمعيات الأهلية وازدادت انتشارًا وتنوعت اختصاصاتها وأنشطتها.

والقارىء الجيد لنصوص القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية يجد أن هذه القوانين صيغت لخدمة أهداف النظام السياسي القائم دون السماح بوجود حرية حقيقية للتعبير عن الرأي من خلال الجمعيات أو حتى هامش بسيط منها، ويتبين وجود مخالفات شديدة وتعارض بين نصوص القوانين من ناحية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان من ناحية أخرى، خاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ومرحلة الانكسار التي تعانيها بعض الجمعيات الأهلية حاليًا هي نتيجة تقييد العمل الأهلي في مصر بقوانين جامدة لا تناسب روح العصر الحديث، وعدم دراية القائمين على تطبيق هذه القوانين بمفاهيم الشراكة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية في تنفيذ خطط التنمية للدولة، وكذلك انعزالهم عن خريطة العمل الأهلي العالمية.

إن إصرار الحكومة المصرية على التعامل مع العمل الأهلي على أنه بدعة ووضع قيود قاسية على إنشاء الجمعيات وطبيعة عملها ووضعها تحت الرقابة الحكومية المباشرة والممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي وغير المباشرة ممثلة في الموافقات الأمنية – غير القانونية – ورقابة جهاز مباحث أمن الدولة هو بلا شك أكبر الأدلة على أننا لازلنا نعيش في دولة بوليسية تفتقر إلى حكم القانون.

فالرقابة الحقيقية على هذه الجمعيات – شأنها شأن أي مؤسسة أو هيئة موجودة داخل المجتمع – تتمثل في رقابة أعضائها من خلال الجمعية العمومية، والرقابة العامة لقياس أداء هذه الجمعيات داخل المجتمع من خلال الرأي العام ممثلاً في أجهزة الإعلام والصحافة الحرة المحايدة، وأخيرًا الرقابة القضائية بشرط أن تكون صادرة عن قضاء مختص.
إن القانون الحالي بما يضعه من قيود على الجمعيات الأهلية هو وصمة عار في البنية التشريعية المصرية ويجب على المشرع إعادة النظر فيه بما يتناسب مع العصر الحالي بشرط أن يضع نصب عينيه الدور التنموي الشامل الذي قامت به الجمعيات الأهلية على مر عصورها سواء من الناحية التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو القانونية ... إلخ والدور السياسي لهذه الجمعيات في مقاومة الاحتلال البريطاني وليس طبقًا لمصالح فئة معينة أو لأهواء شخصية.

وإذا كان المشرع يملك تنظيم الحق إلا أنه لا يملك الانتقاص منه ويجب عليه ألا يجعل هذا الحقأمرًا شاقًا أو مرهقًا، بل يجب عليه أن يجعله مباحًا للجميع، لا أن يحاصره كما يفعل القانون الحالي.
إن الدعوة الحالية لتغيير قانون الجمعيات الحالي بقانون ديمقراطي هي دعوة جادة يجب أن تحصل على تأييد جميع قوى وتيارات المجتمع من أجل غد مشرق في مجتمع أفضل، فطريق النضال قد بدأ ويجب على الجميع أن يخوضوه ولا يتراجعوا.

أحمد عرفة المحامي
عضو الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء

الحكومة تنشىء صندوق الاستثمار الخيرى
بعد حصار العمل الأهلي بالقوانين المكبلة

السيطرة على العمل الأهلى وأموال الفقراء

تحقيق : عبير صلاح
عندما وصلتنا الضجة المثارة حوله وعلامات الاستفهام التي أحاطت به توقفنا عند ما عرف بمبادرة "صندوق الاستثمار الخيري" أعلنت وزارة الصحة ودار الإفتاء المصرية عن تأسيسه بمساندة من وزارة التضامن الاجتماعي ؟!!

توقفنا في محاولة للفهم .. كيف تقوم جهات حكومية (أو حتى شخصيات مازالت تمثل الحكومة) بإنشاء مؤسسة أهلية تقبل تبرعات الناس وزكاة أو عشور أموالهم لتنفق من (استثمارها) على فقرائهم في العلاج والتعليم ؟ والمفروض أن للدولة ميزانية توجه لهذه الخدمات.

توقفنا في محاولة لفهم .. ما يمكن أن تؤدى إليه وجود مثل هذه المؤسسات، خاصة بعد إعلان وزارة التضامن بعدها مباشرة عن إشهار مؤسسة (قومية) للحج والعمرة لتنظيم رحلات الحج والعمرة – بأفضل الشروط والأسعار وتحت إشراف الوزارة – وهذه الشروط والأسعار وضعتها الوزارة نفسها ؟!
السؤال هنا : هل هذه (المبادرات) هي محاولة من الحكومة (للسيطرة) على العمل الأهلى .. بقطع أصابعه الممتدة لأقصى قرى الصعيد وأطراف الحدود حيث لا وجود لخدماتها أو الشعور بهيبتها ؟!

أم ترى هذه (المبادرات) هي مرحلة وسطى لكي تتخلى الحكومة عن دورها الأساسي في تقديم الخدمات للمواطنين خاصة أن هذه المبادرات قد ظهرت مباشرة

بعد إعلان رئيس الوزراء تحويل التأمين الصحي إلى شركة قابضة.

أموال الزكاة
لنذكر هنا ما أثير عقب الإعلان عن تأسيس صندوق الاستثمار الخيري بأيام قليلة داخل مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، فقد أفتى المجمع بعدم جواز إخراج الزكاة لأي نوع من أنواع الصناديق الخيرية الاستثمارية.

ويوضح "د.عبد المعطي بيومي" عضو المجمع أن هذا الرفض يعود إلى أن مال الزكاة من حق الفقير يصرفه في حاجته، ولا يعرف حاجة الفقير سوى الفقير نفسه.
وهنا تراجع المفتي "د. علي جمعة" – خلال جلسة المجمع نفسها – على قسمين – الأول : الصدقات التي يحبس أصلها ويستثمر في مجالات شتى كالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ونموها والعائد منها يختص بالإنفاق على تطوير الخدمة الطبية وتوسعها في إنشاء المستشفيات والأجهزة الطبية والبحث العلمي والروائي، والقسم الثاني : أموال الزكاة على أن تصرف فورًا للإنسان وليس للبنيان.

- قبل أن تجمع الصداقة والزكاة فليقولوا لنا أين ذهبت التبرعات التى جمعتها الحكومة لصالح ضحايا قطار الصعيد والعبّارة؟.
ليؤكد المؤكد أن الصندوق ليس له علاقة بأموال الزكاة ولا مصاريفها، وإنما ستجمع أمواله من الصدقات الجارية والتبرعات، وسيتم استثمارها وينفق عائدها على علاج الفقراء وإنشاء المرافق العامة الطبية التي لا تستطيع الدولة القيام بها.
ولابد أن نعلق وماذا تفعل الدولة وأين أموالها أي أموالنا ؟

ويعلق الشيخ جمال قطب عضو لجنة الفتوى بالأزهر لشريف قائلاً : المسألة ليست في أن يكون الوزير أو المسئول بشخصه أو بصفته عضوًا بمجلس أمناء الصندوق، فالمشكلة تكمن في أنه يستطيع تغيير سياسة الصندوق، وهذا يثير مخاوف الناس وشكوكهم خاصة أننا وحتى الآن، لم نعرف على وجه الدقة أين ذهبت أموال التبرعات التي جمعتها الحكومة من الناس من قبل لضحايا قطار الصعيد والعبارة وغيرها، وكيف تم توزيعها، كل هذه الشكوك تؤخر قيام الشخصية المعنوية لهذا (الصندوق) مما يجعل المشروع هلاميًا غير مكتمل الأركان.

- لا نعرف أين أموال الصناديق الخاصة ولا كيف تدار ولا أين أموال المعاشات والتأمينات الاجتماعية فهل سنعرف شيئاً عن الصندوق الخيرى؟

المستفيدون والاستثمارات
وإذا تركنا مسألة تمويل الصندوق وأموال الزكاة وتوقفنا عند أهداف الصندوق وأنشطته والمستفيدين منه سنجد العديد من التساؤلات، ففي تصريحات وزير التضامن الاجتماعي أوضح أن الصندوق سيقوم بتمويل مختلف الأغراض الخيرية في مناطق مختلفة في مصر، تشمل: إغاثة من الكوارث وشراء الأدوية وتغطية تكاليف العمليات الجراحية وتمويل العيادات الصحية، وتمويل الموضوعات (المعقدة) مثل أطفال الشوارع وبناء وإصلاح الملاجىء وتمويل مشروعات تنمية المجتمعات العشوائية، وبنوك للطعام ورعاية المسنين وغيرها بالإضافة إلى تمويل مشروعات بناء القدرات للجمعيات الأهلية التي تتعامل مع مشروعات الحد من الفقر !!

فهذه الأهداف تجعلنا نتساءل عن أولويات إنفاق ما تم جمعه في الصندوق حتى الآن (5 مليارات جنيه) على هذه الأنشطة، ومن سيحدد تلك الأوليات وعلى أى اعتبارات، وكيف سيحدد المستفيدون على مستوى الجمهورية وفق أى أولويات أو معايير خاصة مع ما أوضحه وزير التضامن الاجتماعي من أن الصندوق سيخدم الأفراد المحرومين والمعوزين ماليًا وسيعمل عندما تعجز قنوات المساعدة الأخرى عن مساعدة هؤلاء، وأن المستفيدين من الصندوق هم تلك الشرائح التي فقدت كل أمل ولم يتبق لها سوى (العناية الإلهية) !!
وأسئلة أخرى يثيرها هذا الصندوق عن كيفية استثمار أمواله (أموال المتبرعين المصريين)، وما هي تلك الأوجه المضمونة العائد المأمونة من مخاطر السوق، ومن سيختارها ويراجعها ويقومها ..و..و..و..؟!!

وعن مخاطر السوق لابد أن نتذكر أنه سبق المضاربة بأموال المعاشات وحققت خسائر فادحة وهي أموال مملوكة لأصحابها وليس للدولة، كما لابد أن نذكر أن ديون الحكومة المصرية لصناديق التأمينات والمعاشات 270 مليار جنيه حتى ديسمبر 2006.

هذه الأسئلة وغيرها حاولت أن أجد لها إجابة لدى وكيلة وزارة التضامن الاجتماعي للجمعيات الأهلية – عزيزة يوسف – وأوضحت لي أن وجود عدد كبير من رجال الأعمال (الذين ساهموا بأموالهم في الصندوق) ضمن مجلس أمناء الصندوق سيجعل لهم القدرة على متابعة هذه الأموال واستثمارها (بجدية)، ومنهم من سيتبرع بفكره وخبرته في الاستثمار، وسيخصص جزء من استثمارات الصندوق لتقديم الدعم الفني والمادي للجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال الحد من الفقر لأنها هي التي تستطيع الوصول إلى المستهدفين (ملحوظة : المفروض أن هذا هو عمل الوزارة نفسها)، حيث سنقوم الآن بعمل قاعدة بيانات عن المستفيدين من كل جمعية، وأنشطتها والجهات المانحة حتى نستطيع أن نقسم عدد المستفيدين على عدد الجمعيات فلا يضطر المستفيد الواحد للجري وراء كل جمعية ليحصل على احتياج من احتياجاته، بل سنجعل كل مستفيد يتجه إلى جمعية واحدة فقط توفر له كل احتياجاته (أيضًا المفروض أن هذا عمل الوزارة).

وأكدت عزيزة يوسف أيضًا أن ما يضمن الشفافية في عمل هذا الصندوق هو العدد الكبير لعدد أعضاء (الجمعية العمومية) للصندوق بما يكفل الرقابة الذاتية لعمله، وأن الهدف من وجود الوزير (بشخصه وليس بصفته) في مجلس أمناء الصندوق هي من أجل مزيد من التعاون مع المجتمع المدني والتكامل بين الدور الحكومي والأهلي في مساعدة الفقراء. (وهل يحمل تاريخ الوزير أي تعاون مع المجتمع المدني ؟).

- **برز العمل الأهلى تحت ضغط الفقر و انسحاب الدولة وقصور عملية التنمية.**
- **الدولة بقوانينها و تدخلاتها تسعى جاهدة لقطع أصابع العمل الأهلى التى امتدت حتى لأقاصى الصعيد.**

عند هذه النقطة أتوقف أخيرًا مع أحمد سيف الإسلام مدير مكتب هشام مبارك ليعلق هنا على هذا الصندوق أن يثبت لنا أن عمله لن يكون بديلاً عن التزام الدولة بتقديم الخدمات للمواطنين، والعبرة ألاّ تستخدمه الجهات الحكومية كبديل لتقديم هذه الخدمات، المفروض أن يكون دوره مكملاً ومساندًا وليس بديلا.

ويكمل سيف الإسلام : هل يضرب هذا الصندوق وأنشطته المثل في تفعيل النص الدستوري الذي ينص على ضرورة تحديد (كيفية) مشاركة المنتفعين من المرافق العامة في مراقبة عملها، المراقبة الشعبية، وليس الرقابة الحكومية فقط، وهو النص الذي لا تفعله الحكومة نفسها عند إدارة المستشفيات أو المدارس أو مرفق النقل أو غيرها رغم أنها ملزمة بضرورة وضع نص لكيفية هذه المراقبة الشعبية، فلا أحد يعرف كيف تدار الصناديق الخاصة داخل الجامعات وغيرها، ولا نعرف قواعد الصرف وقواعد الاختيار للمستفيدين، والمعايير التي يتم اختراقها بسبب الكوارث، وكيف تجمع نقود الصندوق وما هي ميزانية وآليات مراجعة هذه الميزانية، وآليات تصحيح الأخطاء الوارد حدوثها، وعلى الصندوق أن يثبت هنا أن لا دخل للإدارة الحكومية في اختيار الجهات الأهلية التي سيتم التعامل معها، بحيث لا تسيطر الإدارة الحكومية على العمل الأهلي.

1/2كلمة

ردًا على سيدات ورجال الجمعيات الخيرية : الخلاف مع وزير التضامن محسوم مقدمًا لصالح الوزير، فالقول ما قاله مصيلحى، ولا صوت في المعركة يعلو على صوت مصيلحى، وقد سبق له إخضاع المخابز والمطاحن والصوامع والملاجىء، وهو شديد الاعتزاز برأي مصيلحى لأنه يحب مصيلحى حبًا جمًا لدرجة أنه يردد دائمًا لو لم أكن مصيلحى لوددت أن أكون مصيلحى.

أحمد رجب a_ragab@akhbarelyom.org

بنات الشوارع

الملف مازال مفتوحًا

لأن القضية خطيرة وتتعلق بمواطنين مصريين يتعرضون لجميع أشكال انتهاك حقوق الإنسان، ولأنه ورغم كل الضجة التي أثيرت حولها خاصة بعد إلقاء القبض على ما عرف بعصابة التوربيني فمازال التعامل معها كمجرد مادة للغط الإعلامي المكتوب والمقروء والمرئي والمذاع، لذا نفتح زوايا أخرى في الملف ونؤكد أن اهتمامنا ببنات الشوارع لا يعني إغفالنا لكل أبناء الشوارع، ولكن اهتمامنا نابع من كون بنات الشوارع هن الأكثر عرضة للاستغلال، كما إنهن من يعدن إنتاج أبناء للشوارع.

المرأة الجديدة مع بنات وأمهات أطفال الشوارع
اكتشفنا سوقًا للتجارة في المواليد !

تحقيق وتصوير: أميرة عبد السلام

رأيتهن نائمات وجالسات كمجموعات يتشاركن في المساحة نفسها مع أولاد الشوارع منهم من هو أصغر ومنهم من هو أكبر وبينهم الكبير والكبيرة وبلغة أخرى "المعلم والمعلمة" ..رأيتهم في حدائق تمثل مقارهم الدائمة – وهي في معظمها حدائق عامة – ربما يكون للاختيار مغزى أو معنى، منها حدائق شارع أحمد عرابي بالمهندسين، وحدائق ميدان الجيزة، وحدائق مصر الجديدة تحديدًا في تريومف وأمام كنيسة البارون.

هن قد اعتدن حياة الشارع وتكيفن معها ويفضلنها عن دور الرعاية التي ألحقن بها مرات وهربن منها مرات، ولا يتصورن العيش فيها، لذا كان لابد أن نعرف وأن نسمع ونقدم ما سمعناه بصدق عله يكون طليلاً لمن يسعى بجدية لاحتواء هذه الظاهرة.

الاقتراب من عالمهن محفوف بالخطر وعلى من يريد أن يقترب عليه أولاً كسب ثقتهن، وكان لقائي الأول مع "أوسة" عمرها لا يتعدى الستة عشر عامًا، نحيفة ورغم البؤس إلا أن عينيها مازالتا تحملان "شقاوة الطفولة" وهي التي فتحت لي الأبواب لدخول عالمهن، وللمزيد من المعرفة، وكان مدخلي لهذا العالم هي، أولا عندما لمحت في يدي حافظة بها أوراق قالت لي : " إديني ورقة وقلم أنا بحب الرسم قوي وبعرف أرسم"، أعطيتها الورقة والقلم وطلبت منها أن ترسم فرسمت عربة كارو يركبها بنات كثيرات ومعهن ولد يشهر مطواة في وجوههن. سألتها عن معنى ما رسمته، قالت : "العربية الكارو دي الصبح بيتجمع فيها الزبالة وبالليل بتيجي فيها شوية شبان ومعاهم الواد ده إللي في إيده مطواة ده اسمه الكبير وياخدوا واحدة من البنات علشان يعملوا عليها حفلة وما تقدرش تقول لأ، والمكان المفضل للحفلة على طريق المحور حتة اسمها الطريق الأبيض، فيها عشة في الزراعات ويعملوا فيها "الويزة" يعني يناموا كلهم مع البنت وممكن يبقوا خمستاشر راجل.

عرفت منها أن معنى كلمة "الويزة" هي العشة التي يمارس فيها الجنس مع البنت، ودون أدنى اهتمام أو دهشة ألقت بجملة كأنها جملة عابرة : " دليمًا البنت بترجع من الحفلة وهي حامل".
ومن هنا يبدأ فصل آخر من فصول القصة ... قصة سامية أو منال أو هدى لا أعتقد أن الاسم مهم وربما يكون اسمًا حقيقيًا أو مستعارًا، سألتها : "أعرف أنكن لا تتحركن إلا داخل مجموعات وتعشن معًا ومعكن رجل يوفر لكن الحماية".

قالت : "ممكن يكون راجل وممكن تكون واحدة ست لأن بيجي هنا رجالة كتير ياخدوا واحدة مننا سواقين ميكروباص وبياعين سريحة ويروحوا للكبيرة وهي تحدد تبعت مين معاهم، وفي واحدة بتروح بمزاجها مع أصحاب العربيات الكبيرة، بهوات يعني والبت عفاف أكتر واحدة بتركب عربيات وبتاخد تلاتين جنيه في المرة وساعات خمسين جنيه، ومرة رجعت وكانت حامل وجابت ولد غريب جدًا – وشه أبيض زى اللبن الحليب وشعره أحمر، كان ولد جميل جدًا وبعد ثلاثة أيام أخذته منها بياعة خضار في السوق واديتها تمنه دبلة دهب.

سألتها إن كانت تحب أن تعيش في دار من دور الرعاية فقالت : "لا يا أبلة محبش خالص أنا بحب الشارع أكتر، أنا رحت مرة دار الرعاية وهربت كانوا بيعاملونا زي ما نكون في سجن وكنا بنتضرب ونتشتم شتيمه وحشه أوي، ومفيش أكل ولا لبس، والله العظيم والله العظيم في بنات كانوا بيشغلوهم في دار من دول زي ما

إنتي عارفة وهمه يقبضوا الفلوس، وفي رجالة بيعملوا فيهم وما يدهمش حاجة، طيب ما الواحدة تعيش بحرية، والشارع بقى حته مننا وإحنا حته منه".

حكاية منال لا تختلف عن كل الحكايات سوى بعض التفاصيل، فمنال عمرها 18 سنة تعيش في الشارع منذ 9 سنوات، لها أم تعيش في قرية من قرى محافظة الجيزة، آخر مرة رأتها كانت منذ ثلاث سنوات، اطمأنت لي بعد أن تابعت عن بعد جلستي مع "أوسة" اقتربت منها وسألتها لو تصورت أنها تحلم بالإقامة في بيت أو دار للرعاية فقاطعتني قائلة : "أنا خرجت من دار الرعاية من تلات سنين ومقدرتش أرجع لأمي هي أصلها فقيرة أوي وأنا أخذت على الشارع وعلى نظامه، طبعًا بأروح الحفلة لما ييجي الدور عليّ أو لما الكبيرة بتاعتنا تقول لي روحي بأروح حتى لو غصب عني ! بس لعلمك أنا مش زي البنات التانية إللي بتروح شقق لا أنا لا يمكن أشتغل الشغلة دي وأروح مع أي حد الشقة بتاعته ومش ممكن أركب عربيات ..

سكتت قيلاً وقبل أن أسألها وكأنها في حاجة للفضفضة ولمن يشاركها الاهتمام قالت : "مش فاكرة كام مرة حملت بس فاكرة كويس إني خلفت مرتين، مرة كانت بنت وكانت بتعيط كتير أوي يمكن كانت جعانة ولا عيانة معرفش، المهم أخدها مني سواق تاكسي وقال لي البنت هتموت منك هاتيها في ناس عايزينها وأداني فيها 120 جنيه ومش عارفة هي فين دلوقتي ومعرفش عنها حاجة ومش عارفة اسمها إيه، ولا حتى فاكرة شكلها، والمرة التانية كان ولد خرجت به من المستشفى وفي يوم كان معايا في شبرا عند واحدة أعرفها أخدته مني وأدتني 300 جنيه، وقالت لي ما تخافيش عليه ده هيبقى باشا .. ومن يومها عرفت طريقة أسقط بيها العيل أنا مش ناقصة كل يوم قلبي يتمزق على عيل من عيالي، وتركتني بنفس البساطة وراحت قائلة : "أحسن الكبيرة تيجي وأنا بخاف منها مقدرش أخالفها هي إللي بتحميني ولولاها كنت مت من الجوع".

نبهتني "أوسة" إلى بعض من قوانين الشارع ومنها أن البنت إللي بتعمل في الدعارة "وبتركب عربيات" مش كويسة بس أهي قاعدة معانا وخلاص ومتقدرش تخرج عن طوع الكبير والكبيرة وبتدفع لهم وبتعمل اللي هم يطلبوه، أما إللي بتروح الحفلة فدي مغلوبة على أمرها ولازم تروح !
فهن مطلوبات في أعمال أخرى وليس مجالها الآن وإن كان الجميع يعرف ويصمت.

أردت أن أعرف أكثر فتوجهت إلى حديقة أمام كنيسة في حي مصر الجديدة، ووجدتهن ثلاث فتيات في سن المراهقة وولدين لا تتجاوز أعمارهم السنوات العشر كانوا يتشاجرون ويتشابكون وفي أيديهم علبة "كولة" كل منهم يصارع من أجل "شمة" وبعد أن حصل كل منهم على حصته في الشم، جلسوا على النجيلة في هدوء مما شجعنا على الاقتراب منهم والجلوس بجوارهم على النجيلة، كانوا أقرب للمخدرين فلم أخافهم فلم يكن لديهم أى قوة أو قدرة على فعل أي سلوك عدواني ضدي، بل شعرت أنهم يسبحون في خيالات ويعيشون في عالم جميل ولا يتصورون الخروج منه، ولكنني قررت أن أفتح حوارًا معهم وكلمة مني وكلمة غير مفهومة لو تحمل ألغازًا منهم بدأنا في التواصل وعرفت قصتهم التي حكتها لي "منى" أكبرهم سنًا وربما قلهم تأثرًا "بالكولة" قالت : "شوفي يا أبلة أنا والبنات دول هربانين من ملجأ والولاد برضه هربانين من ملجأ وهربنا من المعاملة يا أبلة، العيشة في الملجأ صعبة فيها كل حاجة وحشة ده حتى الرجالة ممكن يعملوا أي حاجة في أي طفلة أو طفل لما العيال بتتهري وبيموتوا، الشارع أرحم".

ودون أن أسأل عن الفتاة الغارقة في النوم على بعد خطوات لمحت "منى" نظراتي المتجهة إليها فقالت : "دي "ليلى" حامل تعبانة وهي معانا، من خمس سنين لقيناها في وسطنا، أخوها دخل السجن وملهاش حد بس هي خايفة يخرج من السجن ويلاقيها حامل يقتلها، هي حاولت تسقط نفسها معرفتش بس في واحدة شغالة عند ناس مبسوطين أوي بتعدي عليها كل يوم وبتجيب لها أكل، وقالت لها ما تخافيش هي هتاخد منها العيل لما تولده وتديها قرشين، وده كويس يعني هي تعمل بالعيل إيه مش أحسن ما أهلها يعرفوا ويقتلوها، ولا تعمل زي البت "نبيلة" زميلتنا إللي بتأجر عيلها إللي عمره سنتين بعشرة جنيه في اليوم "لأم سيد" ويرجع لها عيان ومتبهدل ؟!
انتهى الكلام، وقد أكن جميعًا رفضهن للحياة فيما أسموه بالملاجىء المعروفة بدور الرعاية، ليتركن خلفهن سؤالاً وهو "لماذا ؟"و"ما الحل ؟" .. علنا نجد عند المسئولين إجابة.
وعلنا لا ننتظر الإجابة كثيرًا.

مش مهم الأسامي اكتبوا أي اسم ..
ليلى اتفقت على بيع إللي في بطنها بعد ما يتولد
نبيلة تؤجر ابنها لأم سيد بعشرة جنيهات في اليوم
أوسة : بييجي لنا رجالة كتير سواقين ميكروباص وبياعين
منال : البنت عفاف خلفت واد شعره أحمر ووشه أبيض
الويزة : هي الحفلة إللي بياخدوا فيها البنت علشان عشر ولاد
الشارع يا أبلة أرحم من الملجأ.

في ظل تزايد عددهن يومًا بعد آخر
من يحمي بنات الشوارع في مصر ؟

تحقيق نجوى إبراهيم
هؤلاء الفتيات ضحايا المجتمع والظروف الأسرية التي دفعت بهن إلى الشوارع، يصارعن من أجل مجرد البقاء ويتعرضن لعنف جسدي وجنسي ينتج عنه أطفال شوارع آخرون بلا هوية ولا نسب .. وهو الأمر الذي يدعونا للتساؤل حول دور الأجهزة المعنية في مواجهة هذه الظاهرة ؟ وما أوجه الدعاية التي تقدم لهؤلاء الفتيات خاصة في فترات الحمل والولادة ؟
وكيف يتم التعامل مع أولادهن ؟
وكيف يمكن إعادة تأهليهن ودمجهن في المجتمع ؟

المجلس القومي للطفولة والأمومة يدعو كل الأطراف لتحمل المسئولية

- والمجلس القومي للمرأة لا يرعى هذه الفئة من الفتيات
- ومؤسسات الرعاية التابعة لوزارة التضامن غير قادرة على جذب هؤلاء الفتيات بل يهربن منها

جهد ورقى

فرغم وجود استراتيجية قومية تم وضعها في عام 2003 من أجل حماية وتأهيل أطفال الشوارع، فإن الإستراتيجية لم تشر من قريب أو بعيد إلى بنات الشوارع وأوضاعهن والمخاطر التي تواجههن وكيفية علاجها.

ولأن المجلس القومي للطفولة والأمومة هو الذي قام بوضع الإستراتيجية والمنوط به تنفيذها توجهنا إلى المسئولة عن برنامج حماية أطفال الشوارع بالمجلس لنتعرف منها عن دور المجلس في تقديم رعاية تخص بنات الشوارع نظرًا لأنهن الأكثر استغلالاً وهن من يعدن إنتاج أولاد الشوارع أي نظرًا لخصوصية النوع.

ذكرت "سمية سعيد" مديرة برنامج حماية أطفال الشوارع بالمجلس أن المجلس جهة تخطيط وتنسيق ومتابعة لكل الجهات الحكومية والأهلية والقطاعين الخاص والعام، ويدعو كل أجهزة الدولة المعنية من وزارة الداخلية والتعليم والصحة والتضامن .. وكل أطراف المجتمع المدني لمعالجة وحل هذه المشكلة الخطيرة ومحاولة إعادة تأهيل هؤلاء الفتيات ودمجهن من جديد في المجتمع وذلك من خلال تخصيص دور إقامة وإيواء لهن، ونحاول توفير الغذاء والكساء والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لتشعر الفتيات بالأمان النفسي ويتخلصن من الجنوح إلى الشارع بكل ما اكتسبنه من أمراض نفسية وعقد اجتماعية.

إن المشكلة التي تواجهنا حاليًا هي تسجيل أطفال أمهات الشوارع حيث ترفض مكاتب الصحة تسجيل الطفل بدون حضور الأب وعادة يكون الأب مجهولا.
تعترف "سمية سعيد" مديرة برنامج حماية أطفال الشوارع أن الجهود المبذولة لعلاج هذه الظاهرة غير كافية خاصة أنها في تزايد مستمر وأصبحت كارثة حيث إن هؤلاء الفتيات يتعرضن لاستغلال جنسي، ووجودهن في الشوارع ينذر بمئات من أطفال الشوارع وإنتاج جيل جديد يصعب مواجهته.

دور الرعاية ليست كافية

أما وزارة التضامن الاجتماعي فدورها ليس فقط علاج هؤلاء الفتيات ولكن إنقاذهن وإنقاذ الأخريات المعرضات للانحرافبالوقاية، فضلاً عن تنفيذ مواد قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 الذي أفرد أبوابًا كاملة لرعاية الأطفال المعرضين للانحراف إلا أن كل ما تقدمه الوزارة وفقًا لتقاريرها هو 27 مؤسسة للبنيين والبنات منها مؤسسة واحدة فقط للمعاقات عقليًا ومقرها في مصر القديمة وهؤلاء صادر لهن تدابير إيداع في المؤسسة، ومؤخرًا أضيفت لهذه المؤسسة دار ضيافة للبنات اللاتي ليس ضدهن أحكام قضائية، أما البنات المتهمات أو المعرضات للانحراف الجنسي فلهن ثلاث مؤسسات في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، أما باقي المحافظات فلا يوجد بها مثل هذه المؤسسات، وترعى هؤلاء البنات بشرط ألا يزيد عمر الفتاة على 18 عامًا وقت إلقاء القبض عليها، وإذا كانت تمت الـ 18 سنة وقت القبض عليها ترفض المؤسسة قبولها أما الفتاة أقل من 18 سنة فتلتحق بالدار ويمكن أن تظل بها حتى 21.

أما البنات المتهمات في قضايا مروق أو تشرد أو تسول أو أي نوع آخر من الانحرافات فيما عدا الانحرافات الجنسية فهؤلاء لهن ثلاث مؤسسات في القبة والعجوزة والأزريطة ودخول هؤلاء الفتيات للمؤسسة يكون إما بحكم محكمة أو بقرار من النيابة أو من خلال الجمعيات الأهلية التي ترعى بنات الشوارع أو إذا تقدمت الفتاة من تلقاء نفسها، أما أطفال بنات الشوارع فيتم إيداعهن في أغلب الأحوال في إحدى مؤسسات رعاية الأيتام التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعي.

خارج اهتمامه

أما المجلس القومي للمرأة فهو يتجاهل قضية بنات الشوارع تمامًا فرغم أن المجلس حدد مؤخرًا مطالب المرأة في ثمانية مجالات هي : الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبيئة والرعاية الاجتماعية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والتثقيف والتوعية.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية تحديدًا، ركز المجلس على ضرورة الاهتمام بالمسنات وذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقات ذهنيًا وإتمام مشروع استخراج الرقم القومي وإنشاء مكتبات عامة ونواد للشباب والنساء، إلا أنه تجاهل قضية بنات الشوارع رغم ما يتعرضن له من عنف جنسي وجسدي .. وتعليقًا على ذلك أوضحت الكاتبة أمينة شفيق – عضو المجلس القومي للمرأة – أن المجلس يهتم بالمرأة بعد 18 سنة أما الأقل من 18
وأضافت "أمينة شفيق" أن معالجة ظاهرة بنات الشوارع في اعتقادي تتطلب أولاً وقبل أي شيء مكافحة الفقر، والمجلس يطالب بمكافحة الفقر من خلال إنشاء مراكز للتدريب وتأهيل المرأة الفقيرة وتنظيم برامج تدريبية على كيفية إقامة المشروعات الصغيرة وإنشاء مجمع تدريبي متكامل للمرأة في كل التخصصات وغيرها من مجالات لمكافحة الفقر.

الشارع بديل منطقى

أما "د. هويدا عدلى"- أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – أكدت أن تفشي ظاهرة أمهات الشوارع يرتبط أساسًا بتزايد معدلات الفقر وانتشار العشوائيات وتدهور النظام التعليمي ومحدودية شبكة الأمان الاجتماعي والتفكك الأسري من أجل ذلك يصبح الشارع هو البديل المنطقي، ولذلك نجد أن الظاهرة توجد في المدينة فقط حيث ترتبط بارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر ورغم أن ظاهرة أطفال الشوارع عمومًا كانت في بدايتها ظاهرة ذكورية فإنه في الفترة الأخيرة أكدت المؤشرات تزايد معدلات الإناث ضمن أطفال الشوارع.

وتشير "د. هويدا عدلى" إلى أن معظم الدراسات التي أجريت ترصد ظاهرة أطفال الشوارع عامة ولا توجد دراسات تخص بنات الشوارع..
ولذلك لا توجد خطة محددة من أجل حماية هؤلاء الفتيات وإبعادهن عن الشارع، وفي اعتقادي أن علاج المشكلة يبدأ من المنبع وهو محاولة الحد من الظروف التي تجعل الأسرة تدفع بأولادها بالشارع، هذا يتطلب مجهودات أهلية وحكومية، أما مكافحة الفقر فهو دور لدولة أولاً وأخيرًا.
•لا تجد دراسات تخص بنات الشوارع

• لا بد من إصدار قانون يحل مشكلة نسب أبناء أمهات الشوارع
• فى البرازيل تم علاج المشكلة

حلول على الورق

وأضافت د. هويدا عدلي أن دور المجلس القومي للطفولة والأمومة ليس دورًا إيجابيًا لأنه يرصد المشكلة ويضعلها حلولاً على الورق وهذا بالطبع غير كاف لأن هؤلاء الفتيات يحتجن لأماكن إيواء بشرط أن تكون إقامتهن فيها إقامة كاملة ويعمل بها أخصائيون ومشرفون قادرون على إقناع البنات بالإقامة في هذه الدور لأن الفتاة التي اعتادت العيش بالشارع بدون قيود أو توجيه يصبح من الصعب عليها العيش داخل الدار، ولذلك فهي دائمًا تحاول الهروب ولذلك لابد من معالجتها نفسيًا وتوفير الرعاية الشاملة من خلال هؤلاء الأخصائيين بشرط تدريبهم على أعلى مستوى حتى يستطيعوا تقويم سلوكيات هؤلاء الفتيات خاصة من تعرضن للاغتصاب فضلاً عن إعادة تدريبهن وتعليمهن مهنة ...

- هويدا عدلي : مكافحة الفقر أهم الحلول لعلاج الظاهرة ..وهو دور الدولة أولاً وأخيرًا.

تجارب الدول الأخرى

وأشارت "د. هويدا عدلى" إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة مثل هذه القضية ففي البرازيل نجحت تجربة رعاية بنات الشوارع في أماكن الإيواء حيث إن هذه الأماكن تشعر فيها الفتاة بأنها إنسانة ولها حقوق وكأنها تعيش في أسرة بديلة وليست في أحداث أو سجن.
وللأسف لا توجد نماذج في مثل هذه البيوت في مصر إلا نموذج واحد فقط "قرية الأمل" فهي نجحت في جذب بعض البنات من الشارع إليها.
ولكن دار واحدة لا يمكن أن تستوعب مئات من بنات الشوارع.

أبناء أمهات الشوارع

والمشكلة الأخرى في نظر د. هويدا عدلي هي كيفية استخراج شهادة ميلاد لأطفال بنات الشوارع حيث إن الجهات المعنية ترفض نسب الطفل لأمه وتصر علي معاملته كطفل لقيط، وترفض الأمهات الصغيرات ترك أبنائهن وتصر على الاحتفاظ بهم، وبالتالي تهرب الكثيرات من تسجيل المواليد واستخراج شهادة ميلاد لهم ويترتب على ذلك عدم تطعيم الأطفال، وعدم ذهابهم إلى المدرسة وعدم وجود بطاقة شخصية، وأخيرًا يصبح بالمجتمع أشخاص بدون هوية يسهل استغلالهم في المستقبل كأداة لتنفيذ الجرائم، ولذلك يجب أن تحل القضية بشكل قانوني حيث يتم نسب هؤلاء الأطفال بشرط أن يكونوا في أحضان أمهاتهم، ويجب أن يتدخل أعضاء مجلس الشعب من أجل هذه المشكلة.

أما فيما يخص تجاهل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عمل دراسات حول ظاهرة بنات الشوارع وكيفية معالجتها، فأكدت أن الظاهرة هلامية ويصعب حصرها كما أن الذي يضع الأجندة البحثية هم أصحاب القرار وهؤلاء يعرفون الحلول جيدًا ولكن يبقي التنفيذ فيجب أن تتم مكافحة الفقر أولاً ثم زيادة عدد دور الإيواء وتدريب مكثف للأخصائيين الاجتماعيين وضباط الشرطة وكل من يتعامل مع هؤلاء الفتيات والعمل على أخذهن من الشوارع.

نظرة مشوهة

وترصد "د. شهيدة الباز"– خبيرة الاقتصاد السياسي للتنمية في دراسة لها أهم المعوقات في مواجهة هذه الظاهرة وأهمها النظرة المشوهة لتلك الفئة من المجتمع – سواء الإناث أو الذكور – التي تسود بدون وعي مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية وتتسم هذه النظرة بغياب النظر إلى الطفلة أو الطفل باعتباره ضحية لظروف خارجة عن إرادتهم وبالتالي غياب سياسات إعادة التأهيل الملائمة لهم بالإضافة إلى ندرة الموارد الوطنية اللازمة لإعادة تأهليهم وتمكينهم من الحصول على الفرص والحقوق المجتمعية التي نصت عليها القوانين الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

واقترحت "د. شهيدة الباز" بعض الحلول للقضاء على الظاهرة منها ضرورة تبني رؤية شمولية ومتكاملة للظاهرة والوعي بأن مواجهتها مسئولية تقوم على الجهد الجماعي المنظم والمتكامل لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية منها : وزارة التربية والتعليم التي لابد أن تقوم بالتأكيد على تحقيق مجانية التعليم وتوفير الأماكن والأدوات لممارسة جميع الأنشطة الطلابية وتبني مشروع المدرسة الشاملة بحيث يحصل الطالب على تدريب وتأهيل مهني في الوقت نفسه مع الاهتمام بالدور الإنتاجي.

أما عن دور وزارة التضامن الاجتماعى فأشارت إلى ضرورة توسيع شبكة الضمان الاجتماعى لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة بالإضافة إلى تشجيع تأسيس الجمعيات الأهلية التي تهدف إلى مساعدة هؤلاء الضحايا من خلال تأسيس مراكز استقبال وإيواء مؤقت في المناطق الحضرية الفقيرة، وكذلك دور للإيواء الكامل، ودور وزارة الصحة هو أن توفر الوحدات الصحية المتنقلة لخدمة هذه الفئة، بالإضافة إلى تطعيم الأولاد والبنات ضد الأمراض المعدية، أما دور وزارة العدل فيتجسد في تدريب القضاة وأعضاء النيابة على طريقة خاصة في التعامل مع هؤلاء الضحايا وتبني نظام القضاء المتخصص في قضايا ومشاكل الطفل، ويجب أن تعمل وزارة الداخلية على تغيير نظرة ضابط الشرطة لهؤلاء البنات والأطفال عمومًا، وألا يتم القبض عليهم إلا في حالة ارتكابهم فعلاً جسيمًا يعاقب عليه القانون فضلاً عن ضرورة وجود دور للإعلام في الحد من هذه الظاهرة.

د. نبيلة الشوربجى تقترح ..

مشروع قومي لأطفال الشوارع
تحت إشراف رئاسة الوزراء

أجرت الحوار : أمنية طلال

بعد قضية التوربيني فتح الباب على مصراعيه للحديث الموسع حول ظاهرة أطفال الشوارع، ولكن بعد أسابيع قليلة سرعان ما هدأت الأمور وعاد الصمت وخاصة صمت الأجهزة المعنية التي أعتدنا منها التخلي عن أداء دورها والتوقف عن القيام بمسئوليتها تجاه مواطني هذا البلد وعلاجها للظاهرة، قدمت الدكتورة نبيلة الشوربجى - مدرس علم النفس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم - دراسة تطرح من خلالها رؤيتها أو حلمها حول إنشاء مشروع قومي لأطفال

الشوارع.
وحول فكرة د. نبيلة الشوربجى ومشروعها كان لنا معها هذا الحوار :

- إصدار طابع بريد يحمل اسم أطفال الشوارع لتمويل المشروع
- من هم أطفال الشوارع وما أهم الأسباب لوجود هذه الظاهرة ؟

- أنه الطفل الذي ليس له مأوى أو ليس له أسرة أو تخلت أسرته عنه أو عجزت عن إشباع حاجاته الأساسية نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، أي يكون الطفل خارج اهتمام الأسرة والفقر هو العامل الأساسي لتفشي ظاهرة أطفال الشوارع فغالبًا ما يكون الفقر وراء التفكك الأسري وبالتالي تكون الأسرة غير سوية والأطفال غير مرغوب فيهم، الأمر الذي يدفعهم للفرار والهروب إلى الشارع كبديل لكي يمارسوا فيه أنشطة تشبع حاجاتهم من أجل البقاء مما يعرضهم للخطر واستغلال الغير.

- ما الملامح الرئيسية لمشروعك الذي يمكن أن نصفه بأنه حلم نبيل في ظل واقع أصبحنا فيه غير قادرين على الحلم ؟

- فكرة المشروع القومي يهدف إلى بناء مدينة كاملة متكاملة في صحاري مصر لأطفال الشوارع بعد حصرهم على مستوى الجمهورية، يتم رعاية أطفال الشوارع في هذه المدينة التي تتكون فيها الأسرة من أم بديلة وأب بديل ويتم توفير جميع الاحتياجات من مساكن، ومستشفيات ومدارس حديثة ومدارس صناعية وتجارية فضلاً عن إنشاء عدد من الورش في جميع التخصصات المزودة بالعمال المهرة لتدريب الأولاد على المهارات المختلفة. لابد أيضًا من توفير الجوانب الترفيهية مثل : الأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية للنهوض بهؤلاء الأطفال وتربيتهم تربية بدنية سليمة مع توفير ملاعب وحدائق واسعة وكل وسائل الترفيه من مسارح وسينمات وحمامات سباحة، أيضًا توفير دور للعبادة لتعليمهم آداب الديانات المختلفة.

- ما هي الجهة المنوط بها إقامة هذا المشروع والإشراف عليه ؟

- أن يتم ذلك تحت إشراف رئاسة الوزراء والوزارات المعنية من تضامن اجتماعي وإسكان وشباب ورياضة ووزارة الصحة والتربية والتعليم ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الغذاء العالمي، ووزارة الصناعة ووزراة القوى العاملة ووزارة الداخلية التي لن يكون لها دور سوى توفير الأمن لهؤلاء الأطفال لأنهم دائمًا يفقدون الشعور بالأمان، وبالتالي يجب أن توجد في المدينة الشرطة لحماية الأطفال وليس لمطاردتهم كما يحدث.

- وما الفرق بين هذه المدينة ودور الرعاية الموجودة حاليًا والتي يهرب منها الأطفال ولا يتجاوز الإشغال فيها 50 %وفقًا للدراسات الاجتماعية ؟

- أؤكد ضرورة اختلاف هذه المدينة عن دور الرعاية التي في الغالب تأخذ شكل السجن حتى لو لم تكن عقابية فتؤدي إلى هروب الأطفال لذا لابد من توفير الإمكانيات المادية اللازمة وإعداد دورات تدريبية على أعلى مستوى للعاملين بهذه المدينة من أخصائيين ومدرسين وعاملين ومشرفين وتزويدهم بمهارات التعامل مع أطفال الشوارع وتوفير أجور كافية لهم للاستمرار في العمل وأداء واجبهم على أكمل وجه.

- ومن يمول هذه المدينة "الفاضلة" والدولة تنسحب الآن من تقديم الخدمات لمواطنيها دافعي الضرائب فهل ستفعل مع أطفال الشوارع ؟

- قلت أن يقام المشروع تحت رعاية مجلس الوزراء ويتم تخصيص ميزانيته من المجلس فضلاً عن باقي الوزارات المشرفة على المشروع من وزارة إسكان وتربية وتعليم وشباب ورياضة وقوى عاملة وصناعة كلٌ حسب التزاماته يشارك في بناء المدينة بالإضافة إلى تبرعات رجال الأعمال والإعانات الحكومية والصندوق الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة، كما أقترح إصدار تصميم طابع بريد يحمل اسم أطفال الشوارع وتخصيص رقم إيداع في البنك لقبول تبرعات أهل الخير والقادرين ورجال الأعمال.

- توجد وجهات نظر لمتخصصين ترفض فكرة عزل أطفال الشوارع ومشروعك يهدف لعزلهم فما رأيك ؟

- إننا في حاجة إلى العزل في مراحل معينة نظرًا لخصوصية طفل الشارع النابعة من شعوره بالنبذ من المجتمع ولقسوة الظروف التي تعرض لها والتي أنتجت شخصية تتسم بالعدوانية كنتيجة للعنف الذي تعرض له، وإجادة التمثيل على الآخرين كوسيلة دفاعية ضد الأخطار، كما يتميزون بالتحدي السافر ولديهم شك مستمر تجاه الآخرين ولديهم قدرة عالية على الكذب، وتزداد كل هذه الصفات مع تواجدهم في الشارع، ومن هنا أرى أن العزل يتم إلى أن يصبحوا أسوياء وبعد ذلك يمكن إعادة دمجهم في المجتمع مرة أخرى ولكن بعد أن يمتلكوا ما يؤهلهم نفسيًا واجتماعيا وماديًا لهذا الاندماج.

- نعود لجذر المشكلة وهو الفقر وهو ينخر كالسوس في عظام المجتمع فكيف نتعامل مع هذه الظروف مرحليًا أو الآن ؟

- بالفعل المشكلة الرئيسية لظاهرة أطفال الشوارع هي الفقر الذي يؤدي إلى التفكك الأسري ومن هنا والآن وبإلحاح لابد من علاج ظاهرة التفكك الأسري خاصة بين الفقراء على أن يتم ذلك من خلال محاكم الأسرة ومكاتب الأسرة التي يجب أن تضم طبيبًا بشريًا، وطبيبًا نفسيًا، وأخصائيًا نفسيًا، وأخصائيًا اجتماعيا ورجال دين لإعطاء الإرشادات الأسرية وحماية الأسرة.

- منظمات المجتمع المدنى لا تملك الإمكانات...والقضاء على الظاهرة هو دور الدولة.

- وما دور منظمات المجتمع المدني في أداء هذه الظاهرة ؟

- إن دور المجتمع المدني والجمعيات العاملة في هذا المجال ضروري في إثارة المشكلة ولكنها لا تمتلك إمكانات تقديم حلول جذرية لأن الحلول تقع على عاتق الدولة.

- هل أطلعت على نموذج لمشروعك – الحلم – في دول العالم؟

- أطلعت على بعض التجارب الناجحة في دول أوربية ومنها إيجلترا، عمومًا أن الدول المتقدمة دائمًا تسبقنا في أداء الدور الاجتماعي تجاه المواطنين لإحداث التوازن في المجتمع.

- منظمات المجتمع المدني لا تملك الإمكانات .. والقضاء على الظاهرة هو دور الدولة.

موقف غير أخلاقي بالمرة

بقلم كريمة كمال

من اللافت تأمل كيف تتفجر المشاكل في مصر .. أو بمعني أصح كيف يصحو المجتمع المصري فجأة على قضية ما وكأنه اكتشفها لتوه مع أنها تكون تحت سمعه وبصره منذ أعوام طويلة، بل منذ عقود .. والمثال الحي بالفعل على ذلك ما جرى في قضية أطفال الشوارع .. فقد تفجرت القضية للمرة الأولى مع عرض فيلم المخرجة "تهاني راشد" (البنات دول)، والفيلم يفجر المشكلة بملامحها الكاملة حتى بلغة الحوار العادية التي تجري على ألسنة البنات بما في ذلك من سب !

أحداث الفيلم صدمة للكثيرين ربما لأن معظمهم يعيش في "جيتو" بعيدًا بحق عما يجري في الشارع، وربما لأن أغلبهم يمر يوميًا في الشارع لكنه لا يرى بحق ما يجري فيه حيث يكون مستغرقًا في عالم لا يخرج منه ولا يرى سوى ما يهم وما ينحصر في حدود هذا العالم .. تم عرض هذا الفيلم في مهرجان "كان" العام الماضي وحدثت أزمة شديدة بعد عرضه حيث ثار بعض الإعلاميين المصريين واعتبروا عرض الفيلم إساءة لسمعة مصر، بل والأدهى والأمر أنهم أقسموا بأغلظ الإيمان أن هذا لا يحدث في مصر بأي حالة من الأحوال ! ثم تفجرت قضية "التوربيني" فتم جذب خيط قضية أطفال الشوارع مرة أخرى، وهذه المرة لم يقسم أحد أن هذا لا يحدث في مصر .. فهذه المرة كانت الوقائع التي راح ضحيتها عدد من هؤلاء الأطفال موثقة ومسجلة لدى السلطات وتم التحقيق فيها وتحولت إلى قضية ينظرها القضاء .. وهكذا وبعيدًا عن قضية "التوربيني" انفجرت قضية أطفال الشوارع على مستوى الإعلام المصري وبدأت مناقشة القضية بالسؤال الخالد .. مسئولية من ؟!

وصلت المناقشات إلى مجلس الشعب حينما طالب النائب الدكتور "زكريا عزمي" بمساءلة الحكومة والجمعيات الأهلية عما تفعله لهؤلاء الأطفال .. كان لافتًا أن يتعرض النائب لمسئولي الجمعيات الأهلية في هذه القضية فهو يعني اعترافًا ضمنيًا على الأقل بأن المسئولية موزعة ما بين حكومة لم تفعل شيئًا وجمعيات مطالبة بتقديم كشف حساب عما فعلت ...

أهم ما في هذه المساءلة أن تنفجر القضية لتحل لا أن تنفجر ليتم تبادل الاتهامات وتبادل تحميل المسئوليات لتعيش على القضية صفحات الجرائد والمجلات ومساحات القنوات الأرضية والفضائية ثم يمر الوقت ويبقى الحال على ما هو عليه، خاصة أن هذه القضية إذا كانت تعد قضية شائكة على مستوى أطفال الشوارع من البنين فهي قضية خطرة بل حرجة على مستوى البنات؛ فالشارع بالنسبة للبنات يعني التحرش والاغتصاب، ونتيجة لهذا لا يتوقف الأمر عند حد اغتيال براءة البنات بل الأخطر والأهم هو أن التحرش أو حتى هذه العلاقات الخاصة التي تولد في الشارع وعلى الأرصفة لا يحميها أحد، ولا يشارك فيها طرف آخر سوى طرفيها الأصليين شاب وفتاة ليس لهما ملجأ سوى الشارع فيصبح هذا الشارع هو الإطار الاجتماعي الوحيد لعلاقتهما وهنا نجد أنه تم إجراء تقييم سريع لوضع أطفال الشوارع في القاهرة والإسكندرية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الغذاء العالمي توصل إلى حوالي 66% من أطفال الشوارع الذين شملهم الاستطلاع يتناولون بانتظام عقاقير خطرة وأن 80% منهم معرضون لخطر العنف البدني من جانب مستخدميهم والمجتمع وحتى أقرانهم مما يكشف طبيعة علاقات الشارع وبمعنى وجود علاقة خاصة في إطار هذا الشارع مما يؤكد من ناحية أخرى أن كثيرًا من العلاقات الخاصة التي تكون وليدة لمثل هذه البيئة تنتهي سريعًا بثمرة أو أكثر تعيد إنتاج القصة نفسها، البنات في الشارع آلية أو معمل لإنتاج مزيد من أطفال الشوارع، إنتاج المزيد من هؤلاء الذين لفظتهم بيوتهم وتغاضى عنهم المجتمع بل وأنكر وجودهم سنوات لولا انفجار قضية "التوربيني" فهل مطلوب منا أن نشكر "التوربيني" ؟!

وهناك شيء ضائع تمامًا في هذه القضية وهو نظرة المجتمع نفسه لهؤلاء الفتيات بالذات وهي نظرة متعالية تكاد تكون متقززة من لغة وتصرفات وأخلاقيات فتيات الشوارع وقد لاحظت مثل هذا الانطباع عند البعض عند عرض فيلم "البنات دول" وعند حديث البعض عن الفيلم وكأن هؤلاء الفتيات تربين في مدارس داخلية إنجليزية ثم أصبحن على هذه الشاكلة !!

كيف يتصور هذا المجتمع أن تكون الفتيات مختلفات عن بيئتهن .. كيف تصور أن يكون أسلوب حياة بنت بيتها قارعة الطريق ؟!
إن الطبيعي أن يكون هناك اتساق بين الشارع و سلوك الفتيات اللاتي يسكنه. فكان طبيعيًا جدًا أن تكون هذه هي لغتهن، وهذه هي طريقة ممارستهن لحياتهن سواء اليومية أو الخاصة .. إن إحساس الفتاة بجسدها يختلف من بيئة إلى أخرى.. ويجب الإقرار بحقيقة ليست بخافية على أحد وهي أن الإنسان في النهاية –غالبًا – نتاج بيئته .. يجب أن نقر بهذا قبل أن نحاكم هؤلاء الفتيات وقبل أن ندينهن .. وقبل أن ننظر شذرًا لأطفالهن والأخطر البنات اللاتي سوف يرثن نفس البيئة وبالتالي القيم نفسها، والنظرة للحياة نفسها، وأسلوب التعامل مع هذه الحياة نفسها.

إن نظرة واحدة لهذه القضية تجعلنا نتساءل كيف يتعامل مجتمع يرفع شعار الأخلاق عاليًا ويتباهى بشدة بتدينه ويعلن عن ذلك التدين بكل الوسائل الممكنة .. ثم يتعامل هذا المجتمع نفسه مع قضية أطفال الشوارع بكل هذا التجاهل وعدم الاهتمام بل يصل الأمر أحيانًا إلى حتى الإدانة !! رغم أن التعامل مع هؤلاء الأطفال وبالذات البنات منهم من منطق أخلاقي يستدعي رفضهن هو في حد ذاته موقف غير أخلاقي بالمرة .. إن بنات الشوارع في مصر هن بحق مشكلة مركبة فالمجتمع المصري في العادة يتخذ موقفًا عنيفًا ضد الأنثى التي تخرج عن قواعده الثابتة، وفي تعامل هذه الأنثى مع جسدها وهي المنطقة الوحيدة التي يخترقها هذا المجتمع في حياة بنات الشوارع .. منطقة الحساب، أما ما دفع هؤلاء البنات إلى ما ارتكبن وما نتج عنه فهو أخر ما يفكر فيه هذا المجتمع، فهو مجتمع مسلح بالإدانة ولا يبحث عن حل بقدر ما يستسهل الإدانة .. يتوقف عندها ولا يتخطاها.

في تقرير صدر في شهر فبراير الماضي عن منظمة " هيومان رايتس ووتش" جاء فيه : إن الحكومة المصرية تجري حملات قبض جماعية على أطفال "جريمتهم" أنهم بحاجة للحماية، وأن هؤلاء الأطفال المحتجزين لدى الشرطة يتعرضون للضرب والإيذاء الجنسي والابتزاز على يد الشرطة والمحتجزين الجنائيين البالغين، كما أنه من المعتاد أن يحرموا من الطعام والفراش والعناية الطبية .. مثل هذا التقرير يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن أطفال الشوارع يعانون اضطهاد السلطات الرسمية، فمن المسئول هنا عن علاج هذه المأساة الاجتماعية المتفاقمة، الحكومة وحدها، أم المجتمع المدني، أم كلاهما، والأهم المجتمع المصري كله الذي يجب أن يتخطى الإدانة للتعاطف والحل.

منظمات أهلية .. ومحاولة لتلوين وجه الحياة

إعداد : لمياء لطفي

في إطار اهتمام مجموعة من المنظمات الأهلية والتي اختارت العمل تحت عنوان "مجموعة العمل المشترك" بقضية أطفال الشوارع قررت التنظيم ليوم تضامني تحت عنوان "أطفال الشوارع مسئولية مجتمع"، واهتمت المنظمات المشاركة في إعداد يوم تتوازى فيه الأنشطة الترفيهية .. مع الأنشطة الثقافية، وكان أبرز إيجابيات اليوم وجود أطفال الشوارع جنبًا إلى جنب مع أطفال المدارس المحيطة بالمنطقة.

تم اليوم التضامنى فى مركز ثقافة الطفل بالسيدة زينب، كما شارك أبناء العاملين في هذه المنظمات في الاحتفال، وكان أول انطباع هو سعادة الجميع ولم يكن من الممكن التفريق بين أطفال الشوارع وغيرهم من الأطفال، وتوارى وهم التخوف من هؤلاء في دمج حقيقي لهم في المجتمع، عاشوا يومًا سعيدًا توفرت لهم فيه أدوات رسم وألوان مختلفة، استطاعوا من خلالها رسم أشجار وحدائق آمنة، لا تطاردهم فيها الشرطة للقبض عليهم، ولا تطردهم نظرات المارة بالشفقة مرة، وبالتشكك والخوف مرات، ولون الأطفال وجوههم بألوان وأشكال مختلفة داعين الحياة لتلون وجهها بابتسامة رضا وأمل، كما عاش الحضور كبارًا وصغارًا مع غناء فرقة أطفال جمعية بشاير، وابتسموا وصفقوا لفرقة "حالة" وهي ترتدي ملابسهم البسيطة ويؤدون إبداعًا غنائيًا جماعيًا.

وعن الأنشطة الثقافية، شارك الحضور في مشاهدة فيلم "البنات دول" للمخرجة "تهاني راشد"، الفيلم الذي كشف الغطاء عن المسكوت عنه، وقدم بلا رتوش أو ألوان حياة بنات الشوارع البائسة ومعاملة الجهات الأمنية المتوحشة لهن.

وفي محاولة لطرح القضية وإيجاد حلول لها تم التنظيم لندوة شارك فيها عدد من المختصين والمهتمين بظاهرة أطفال الشوارع، ومنها ما عرضته ورقة هاني هلال مدير مركز حقوق الطفل المصري تطوير مركز تدريبي متخصص في إعداد الكوادر اللازمة من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين اللازمين على مستوى الجمهورية، وكذلك رجال الشرطة والقضاة والمحامين سواء من داخل المؤسسات الاجتماعية التابعة للدولة أو من داخل الجمعيات الأهلية المساهمة في رعاية أبناء الشوارع.
وقد تناولت ورقة "د. عبلة البدرى" مدير قرية الأمل الظاهرة من مدخلين وهما : المدخل الوقائي، الهدف منه : الحد من أعداد المتسربين من الأطفال إلى الشارع "إشراك القطاع الخاص ووزارة الأوقاف ووزارة التضامن الاجتماعي في تبني خطة جادة لتنمية الأحياء والمناطق الفقيرة.

المدخل العلاجي، الهدف منه: انتشال الأطفال من حياة الشارع وتأهيلهم بالمؤسسات المتخصصة حكومية وأهلية، وقد عرضت أن الخطوات الحالية التي تتم في هذا الإطار تتمثل في قيام أجهزة الشرطة بالقبض عليهم، واحتجازهم تمهيدًا إما لتسليمهم إلى ذويهم الذين يقومون بتركهم مرة أخرى في الشارع فور تسلمهم على أقرب ناصية لقسم الشرطة وهو سيناريو معروف ومتكرر أمام الجميع، أو تحويلهم وتوزيعهم على مؤسسات الأحداث المختلفة كل حسب نوع جريمته، أو المخالفات التي قام بها والتي مع الأسف هي مؤسسات غير مؤهلة إلى الآن للتعامل مع نوعية مشاكلهم الأمر الذي يشجعهم على التخطيط للهرب منها إلى الشارع مرة أخرى وهم أكثر انحرافا ونقمة على المجتمع وأفراده.

وقد عرضت لمياء لطفي – مؤسسة المرأة الجديدة – ورقة بعنوان "العنف والاستغلال الجنسي لفتيات الشوارع" وقد قسمت الورقة لعدد من أشكال العنف والاستغلال الجنسي منها : الاغتصاب وهتك العرض والذي تتعرض له الفتيات سواء على يد ضباط الشرطة داخل أماكن الاحتجاز أو على يد أطفال الشوارع، ومنها : استغلال الفتيات في أعمال الدعارة والتي تؤكد دراسة عالمية أن 50% من فتيات الشوارع دخلن عالم تجارة الجنس وأعمارهن بين 9 و 13 عامًا، ويتم تجنيد هؤلاء الفتيات مقابل الحماية والإيواء وتجدر هنا الإشارة إلى أن الدراسة المشار إليها دراسة عالمية لا تنطبق بالضرورة على مصر، كما تتعرض هؤلاء الفتيات للإجبار على الزواج أو مرافقة من أحد المسئولين عن تسريح الفتيات أو بشكل عام من له نفوذ في عالم الشارع، وتناولت الورقة مشكلة هؤلاء الفتيات في إعادة إنتاج أطفال الشوارع خاصة مع صعوبة إجراءات تسجيل هؤلاء الأطفال وتنصل ليس فقط آباء الأطفال منهم بل ومؤسسات الدولة أيضًا.

وقد كان لليوم عدد من الأهداف تمت الدعوة لتبنيها عبر أنشطة مختلفة ومنها : إثارة الانتباه والوعي بظاهرة أطفال الشوارع، توضيح وتأكيد مسئولية المجتمع عن هؤلاء الأطفال، تقديم رؤية بديلة، اعتبار يوم 23 فبراير من كل عام يومًا قوميًا لأطفال الشوارع.

صحتك بالدنيا

المعاناة الجنسية للنساء .. الختان وأسباب أخرى

د. ريما الخفش

إذا كان أكثر من 90% من النساء المصريات مختنات، وإذا كانت كل الدراسات التي تناولت الختان تناولت الصدمة النفسية التي تحدث للفتيات من جراء الختان، مؤكدين حقيقة أن بالختان تفقد النساء فعليًا أجزاء من جهازها التناسلي الخارجي قافزين إلى استنتاج بأن الختان يسبب - من الناحية الطبية –نوعًا من الإعاقة الجنسية لهذه المرأة.
فهل تستمتع النساء المختنات بحياة جنسية مرضية ؟
وللإجابة عن هذا السؤال قمت بدراسة تأثير الختان على الاستمتاع الجنسي، حيث أجريت 50 مقابلة (فقط حتى الآن) مع سيدات متزوجات، وكنت أحاول معرفة تأثير الختان على حياتهن الجنسية، وكانت كل الإجابات متوقعة !!
كيف يحدث استمتاع جنسي وقد تم استئصال أجزاء من أجهزتنا الجنسية ؟
حرمنا غيابها من الاستمتاع.

وقد كانت أحيانًا كثيرة الإجابة عن سؤال وصف قمة النشوة الجنسية مبهمة لدى كثير من النساء وأكثر من 33% من العينة لم يعرفن ما المقصود بقمة النشوة الجنسية ومع الشرح أيضًا لم يستطعن الإجابة عن السؤال.

إلى أن قابلت سيدة في الثلاثين من عمرها مختنة وتم ختانها بالمنزل وعلى يد داية وأصيبت بالتهابات بعد الختان، ولكنها أخذت الختان كضريبة يجب أن تدفعها

للحفاظ على عفتها، وتزوجت هذه السيدة وقالت إنها مع اللمسات الأولى للحبيب الزوج أحست بالإثارة وحلقت معه إلى سماوات رحبة بعيدة وعادا من الرحلة وهي في نشوة لا يعادلها أي شيء آخر.
قلت لنفسي قد تكون هذه السيدة الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

إلى أن قابلت امرأة أخرى تستمتع بالعلاقة الجنسية مع زوجها الذي تحبه كثيرًا، مع أنها مختنة وبالطريقة التقليدية، فقد قالت : "عندما كنت طفلة جاءت نساء ذات صباح يوم غادر، أخلعوني ملابسي الداخلية وفتحوا فخذي عنوة، وجاءت سيدة عجوز ومشرط بيدها وأحدثت آلاما شديدة وعندما نزل مني الدم سمعت زغاريد النساء، نفس الزغاريد التي سمعتها بعد أن فتحوا فخذي عنوة للمرة الثانية، وجاءت نفس العجوز لتقوم بما يسمى بالدخلة البلدي لتطلق الألم والدم، وسال دمي وأثبت للعالم أجمع أنني عذراء شريفة ولا أحد يمكن أن يقول عني كلمة، ولكنها وصفت لمسات زوجها أثناء اللقاء الجنسي بأنها كانت شديدة الرقة مما ساعدها على تجاوز كل الآلام التي تعرضت لها، ووصلت بالتالى إلى قمة النشوة الجنسية.
ومن الاستنتاجات المهمة من هذه الدراسة أن نسبة تصل إلى 30% من النساء المبحوثات- وإن لم يصلن إلى قمة النشوة استمتاعهن الجنسي يعتمد على الحميمية أثناء العلاقة الجنسية والتي تكون بالنسبة إليهن مشبعة يجعلهن متمسكات بالعلاقة مع الزوج.

وبالعكس يستحضرني سيدة ذكرت أنها لم تشعر أبدًا ولو لمرة باستمتاع جنسي مع زوجها مع أنها غير مختنة ولم تعش معاناة "الدخلة البلدي" إلا أنها أجبرت على الزواج من هذا الرجل ولم تكن الحميمية والود جزءًا من العلاقة، حتى أنها قالت إنها تعاشر زوجها خلال 25عامًا متتالية إلا أنه أبدًا لم يداعبها، ودائمًا كان يختار أوقات الجماع منفردًا ولم يضع في اعتباره موافقتها من رفضها، ولذلك كان يبدأ الجماع بقرار منفرد وينهي الرحلة وحيدًا دون أن تشاركه مرة واحدة بها، وظلت دائمًا لا تعرف غير جفاف المشاعر والوحدة والكراهية لجماع مفروض عليها اجتماعيًا.

وقد وصلت بالدراسة إلى أن استمتاع النساء بالحياة الجنسية يعتمد على عوامل عديدة، وغير واقعي النتيجة القائلة أن الختان هو المسئول الوحيد عن البرود الجنسي للنساء بل إن من أهم عوامل الاستمتاع الجنسي للنساء :

- الحميمية مع الزوج بصفة عامة، وكيف يدير العلاقة الزوجية والجنسية.
- ارتباط العنف في المنزل مع الاستمتاع الجنسي.
- الخبرة الجنسية للزوج مهمة جدًا حيث أنه هو الذي يقود العملية.
- نظرة المرأة للعنف الجنسي الذي تعرضت له فإذا ما اعتبرته جزءًا من الحياة يكون تأثيره عليها أقل بكثير.
- وبالطبع العنف الجنسي الذي تتعرض له الزوجة في حياتها من ختان ودخلة بلدي أو اغتصاب.

من هذه الدراسة أدركت أن الحياة معقدة لدرجة كبيرة وكذلك الاستمتاع الجنسي للنساء، وأن البرود الجنسي للنساء في مصر ظاهرة تستحق المزيد من الدراسة ومن التعمق ولا يكفي أن نشدد على أحد العوامل تاركين الحياة الكاملة الصعبة العنيفة التي تعانيها الزوجات بداية من الحق في اختيار الزوج إلى معنى الشرف الاجتماعي وتداعيات هذا المفهوم على النساء، إلى الفهم الدينى الخاطئ لحق الزوج بالعلاقة الجنسية مع الزوجة بغض النظر عن رغبتها واستعدادها.
كل ذلك يدعوني لاستكمال الدراسة وقد نصل إلى فهم أعمق لأسباب معاناة النساء.

خواطر على الطريق

الحب

نولة درويش

ما الحب ؟ حينما تهبط الطائرة على أرض المطار، تتسارع دقات قلبي، وأشعر برغبة عارمة نحو الانحناء على هذه الأرض وتقبيلها، ثم تمر دقائق، فأجد نفسي في دوامة الإجراءات البيروقراطية، والطوابير غير المنتظمة، وانتظار الحقيبة والتقاطها من على السير في صراع مع المسافرين الآخرين، والتخلص من متطفل يريد بقشيشًا، والعودة إلى فوضي الشارع المصري، وتحمل مشقة الطريق الطويل إلى منزلي، أكون حينئذ قد نسيت المشاعر الفياضة التي انتابتني ساعة التحليق فوق القاهرة، وفي كل مرة تتكرر الأحاسيس نفسها، وخيبة الأمل نفسها.

الحب حالة لا منطقية وحالة من الازدواج كثيرًا ما تحمل مشاعر متناقضة، فأنا لا أحب بلدي، أو قطتي، أو منزلي، أو لوحة فنية، أو شخصًا لأسباب بعينها أو لها ما يفسرها، كما أنني لا أغضب مما لا أحب أو لا أحمل نحوه مشاعر، فإذا ما رأيت في مكان ما زرعًا صناعيًا، لا أغضب منه، ولكنني قد أغضب إذا وجدته في بيت عزيز على قلبي.
ربما يتعلق الأمر بحبنا للحب في حد ذاته، فهو الذي يمنحنا الحلم، وأحيانًا الأمل، وكثيرًا ما يحمل الألم، ولكن الحزن والسعادة وجهان لعملة واحدة : الحياة، وبلا حب لا توجد حياة، الطفل يحتاج إلى الحب كي ينمو ويكبر تمامًا كما يحتاج الزرع إلى من يرعاه، ويرويه ويتحدث إليه بحنان.

والناس تعلم بغريزتها من يحبها ومن لا يحبها، فإذا ما شعرت في لحظة أن حب الآخر لك قد انتهى، يكون قد انتهى بالفعل، فتبحث حينئذ عن الحب في كل ما يحيط بك لتعيد التوازن المفقود، قد تجده في عيون طفلك، أو في ابتسامة حانية لأحد الأصدقاء، أو في لفتة إنسانية من إنسان بسيط، فينفتح قلبك من جديد، ويتدفق إليه الدم، وتعود ضرباته لتتسارع داخل صدرك، هكذا تتجدد أيضًا الحياة التي تتشكل من لحظات متداخلة ما بين مشاعر قد تكون متضاربة، ولكنها مشاعر في جميع الأحوال، وغياب المشاعر هو الموت بعينه.
عندما أدخل من باب منزلي، أجد أمامي لوحة زجاجية مكتوب عليها "الحب أقدس حقوق النفس" وهي من أجمل الأشياء التي يضمها بيتي المتواضع، أنظر إلى اللوحة وابتسم لها، لأنني – بكل بساطة – أحبها، أعتقد أن الابتسامة الصادقة، الدافئة هي أجمل تعبير عن الحب.
فهل يا ترى نطالب الشعوب والحكومات بتضمين الحق في الحب ضمن مواثيق حقوق الإنسان ؟

بعد رصد 20 ألف جريمة
الاغتصاب بين مواد تخفيف العقوبة وفتاوي تحمل النساء مسئولية حدوثه !

بهيجة حسين

من أين أبدأ ؟ هل أبدأ من الأرقام التي تسجل حدوث 20 ألف جريمة اغتصاب لأنثى كل عام مع مراعاة أن الإبلاغ لا يتجاوز 10% مما يقع منها.
هل أبدأ من أحداث وقائع واحدة من جرائم الاغتصاب، تلك الوقائع التي جاءت أقوال المتهم الثاني في جريمة اغتصاب سيدة في الخامسة والخمسين من عمرها وزوجة ابنها الحامل في طريق الإسماعيلية، وقد توقفت عند توسلات الحماة كما قالها المتهم بنفسه حيث قال : "قالت لي اعمل معروف يا ابني أنا ست كبيرة ومش بتاعة الحاجات دي، أنا ست مريضة بالضغط والسكر والقلب وممكن أموت منك"، وقال إنه لم يتأثر بتوسلاتها وأجبرها تحت تهديد السلاح على خلع ملابسها بالإكراه وواقعتها في الظلام رغم الرعب – كما يقول – الذي كسا وجهها، أما الزوجة الحامل في شهرها التاسع فقد واقعها زميله مرتين بالإكراه رغم أنها توسلت إليه أن يرحمها لأنها حامل في الشهر الأخير وتخشى أن تتعرض لنزيف قد يودي بحياتها.
وهذه الجريمة البشعة وقعت في شهر مارس الماضي – شهر الاحتفالات بيوم المرأة العالمي والمصري وأيضًا بعيد الأم – ورغم أن الجاني يتذكر تفاصيل ما حدث وقد سرده فإنه قد برر جريمته بأنه كان وقعًا تحت تأثير المخدرات وعلينا نحن أن نقبل اغتصابنا مادام المسكين كان قد "ضرب" قرصين مخدر، أو شم سطرين هيروين أو ما شابه من مفردات اللغة الدارجة في هذا الزمن.

- أكذوبة تأثير المخدرات مجرد حيلة للإفلات من العقوبة.
- اتهام المرأة سابق على وقوع الجريمة.

اغتصبت كتير قبلها

ربما أيضًا نضع في البداية إن كنت سأبدأ بوصف جرائم تدمير امرأة وانتهاك جسدها وقتل روحها، أقول لأننا لابد أن نذكر الجريمة التي كانت ضحيتها طالبة جامعية اختطفها أيضًا في شهر مارس الماضي ستة مجرمين، وقد استقلت الميكروباص المتوجه إلى بيتها لكن سائق الميكروباص قال : "سال لعابي عليها وقلت دي هتكون نجمة الليلة وأنا أصلاً سبق لي العملية دي يعني سبق واغتصبت بنات بس محدش بلغ وفي الطريق رسمت الخطة ودخلت في شارع جانبي وأخذتها تحت تهديد السلاح وكلمت باقي صحابي وكانوا ينتظروني في "توك توك" أخذنا البنت فيه وكملنا العملية، طبعًا استغاثت وتوسلت علشان نسيبها لكن ولا هزت شعرة في راسي كان كل همنا أننا نخلص المأمورية ونتبسط".

وفي المنطقة نفسها أو بالقرب منها في الهرم قام ستة من المجرمين باختطاف طالبة جامعية تحت تهديد السلاح وأخذوها في "توك توك" إلى الزراعات ليتناوبوا اغتصابها، بمنتهى الوقاحة يقولون وتنشر لهم صحيفة قومية أنهم اعتقدوا أنها فتاة ليل، وأنها أخبرتهم أنها ذاهبة لشراء بيرة وأنها ذهبت معهم بإرادتها وطلبت منهم الانتهاء من مهمتهم بسرعة حتى لا تتأخر في العودة للبيت، أي أنهم وضعوا حولها كل قرائن الإدانة من واقع فهمهم لمجتمع إدانة المرأة عنده سابقة على النظر في حجم الجرم الذي تعرضت له.
وما قول من يدينون المرأة ويحملونها مسئولية اغتصابها في اختطاف عاملة كانت عائدة من أحد مصانع الملابس بشبرا الخيمة، وقد قام أربعة باختطافها تحت تهديد السلاح وتناوبوا اغتصابها.

ومازلت أتساءل هل كان ينبغي أن أبدأ برصد أن الاغتصاب ليس مقصورًا على فتاة تسير في الشارع ولا على مدمني المخدرات وهي الأكذوبة الدنيئة التي يصدرونها ليهربوا من العقوبة فقد وصل الاغتصاب إلى البيوت وإلى أجساد لم تبرح الطفولة بعد، فقد نشرت الجرائد جريمة اعتداء مدرس في الخمسين من عمره على طفلة الجيران البالغة من العمر ثلاث سنوات، وكان أهل الطفلة يرسلونها لبيت المدرس لتقوم زوجته بتحفيظها القرآن، وكان المدرس ينتهز غياب زوجته أو انشغالها ويقوم باغتصاب الطفلة التي اشتكت لأمها وهي تبكي من أن "عمو بيعملي حاجات قلة أدب" وبمواجهة المدرس "مربي الأجيال" أدعي وبمنتهى النطاعة أن الجن يتلبسه ويأمره بارتكاب أفعاله الحقيرة.

الفضائيات والذباب

ربما لا أطرح السؤال من أين أبدأ فقد بدأت بالفعل بجرائم لدي، ولدينا الكثير من تفاصيلها التي تقتل روح وكرامة وإنسانية المغتصبة ومنها حوادث لا تقتصر على الاغتصاب بل يلحق الجاني جريمته بجريمة القتل وقد حدث أن اغتصب مجرم ابنة جيرانه البالغة من العمر عشر سنوات ثم قتلها خوفًا من الفضيحة – حدث هذا منذ عدة شهور في المعادي – كما تنوعت الجرائم وأضيف إليها احتجاز الضحايا لعدة أيام لتناوب الاعتداء عليها.

وقبل أن أنتقل إلى ما كنت أعتقد أنني سأبدأ به، أريد أن أذكر جريمة اختطاف فتاة لاغتصابها تلك الحادثة التي استشهد – وهو يحاول إنقاذها – ضابط الشرطة الشاب "محمد عبد الكريم المتناوي" حيث أطلق عليه الجناه الرصاص، كما أصيب سائق السيارة أثناء مطاردة الجناة في صحراء الهرم، ربما سار بي القلم على هذا النحو قبل أن أصل إلى فتاوي شيوخ بئر السلم، أو الفضائيات هؤلاء الذين لا يشغلهم سوى النساء، ولا يفتون إلا فيما يحط من شأنهن، ويحقر من وجودهن، ويحملهن كل أوزار مفاسد الدنيا والآخرة، وأنا لم أقصد أن أقدم نماذج لجرائم الاغتصاب لهؤلاء الشيوخ لأنه لا يوجد عاقل يسعى للنقاش معهم فقد أغلقوا عقولهم، ولا يملكون سوى بضاعة قوامها تحقير النساء إن تخلوا عنها فقدوا مقاعدهم أمام الكاميرات وبالتالي فقدوا الدولارات لمدفوعة ثمنًا للفتوى الهابطة ومن بينها ما يبرر الاغتصاب ويبرئ المغتصب ويدين الضحية، مثل تلك الفتوى التي وبدم بارد أطلقها أحد هؤلاء محملاً فيها المرأة مسئولية اغتصابها أولاً وثانيًا وثالثًا ثم يحمل الرجل رابعًا، ويا فرحة المغتصبين الذين تذرعوا مرة بالمخدرات وأخرى بالجن فها هو مفتي يقدم لهم الحل الديني ليضمنوا به الدنيا والآخرة، إن فضيلته أراد بفتواه أن يحرض على الاغتصاب لا أن يبرره فحسب، أن يمنح رخصة بانتهاك أى امرأة تخرج في الشارع ولا تلتزم بيتها فهو يواصل ما سبق وقاله مفتي استراليا المعزول "أن النساء قطع لحم عارية فلا لوم على القطط إن نهشتها"، وهو القائل "إن النساء طعام مكشوف إن وقف عليه الذباب من نلوم الذباب أم الطعام".

المغتصب ينال عقوبة السارق

وأعود لجرائم الاغتصاب، فقد أثارت هذه الجرائم غضب عدد من كتابنا الكبار منهم الكاتبة الكبيرة "حسن شاه" ففي واحدة من يومياتها المهمة في الزميلة الأخبار – بعنوان الإعدام للمغتصب – طالبت بتطبيق عقوبة الإعدام على من تثبت عليه جريمة الاغتصاب أو على الأقل أن تقيد حريته مدى الحياة، وقالت : "هذه الجريمة التي انتشرت في مجتمعنا بصورة مخيفة يجب أن تواجه بأحكام رادعة .. فلا يتفق مجموعة من المجرمين على ارتكاب

هذه الجريمة ثم تعاقبهم بما يمكن أن يعاقب به السارق".

نذكر هنا أن جريمة الاغتصاب أصبحت ظاهرة تمارس في الفترة الأخيرة من مجموعات وليس من أفراد وأصبحت مقرونة بالعنف حيث يستخدم المعتدون السلاح الأبيض للترويع والسيطرة على الضحية، وفي حالة اقتران الاغتصاب بالخطف تصبح العقوبة الإعدام وفقًا للمادة 290 من قانون العقوبات، ولكن المادة 17 من القانون الخاصة بأعذار تخفيف العقاب تنزل بالجريمة من جناية إلى جنحة يكون الحكم فيها مخففًا وقد يصل إلى ستة أشهر فقط، وقد طالب علماء الاجتماع والجريمة والقانونيون والمنظمات الحقوقية والنسائية بالحد من استخدام هذه المادة في جرائم الاغتصاب تحديدًا، كما طالب الكاتب والناقد الكبير "رؤوف توفيق" في مقال بعنوان "اغتصاب جماعي .. إعدام جماعي" بالزميلة صباح الخير في مارس الماضي بالإعدام الفوري لمرتكبي الجريمة حتى يكون درسًا وإذارًا لكل من يفكر أو يخطط لهذه الجريمة البشعة، وفي نهاية مقاله دعا التنظيمات النسائية في مصر مدعومة بجهود كل المفكرين والنشطين في مجال حقوق الإنسان للمطالبة بأقصى عقوبة لمرتكبي جرائم الاغتصاب.

أود في النهاية أن أطرح تساؤلاً علنا نجد إجابته عند زملائنا المحامين وهو : أليس من حقنا رفع دعاوي قضائية ضد مفتي بئر السلم الذين ينشرون سمومًا من شأنها زعزعة الأمن والسلم في المجتمع بل والحض على ترويع وتحقير نصفه وهم النساء ؟ لماذا لا نرد عليهم بشكل عملي وهم الذين لا يتوقفون عن مطاردة المخالفين لهم بقضايا الحسبة أسأل هنا عن الصيغة القانونية لتحريك الدعوى ضد من يبرر اغتصاب المرأة ويحملها مسئوليته ؟ ضد من يخرب العقول ويدمر المجتمع باسم الدين.

- **المدرس اغتصب طفلة في الثالثة من عمرها وزعم أن الجن هو الذى اغتصبها**
- **شيوخ بئر السلم وبضاعتهم تحقير المرأة إرضاء لمن يدفع له**
- **تحريض علني في الفضائيات على الاغتصاب**
- **من حقنا رفع دعاوى قضائية ضد من يهدد أمن المجتمع بفتواه**

وجه قبيح واحد للفقر
المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في السعودية

عرض: نيهال نصر
عندما وقعت أيدينا في أحد المواقع الإلكترونية على بحث للباحثة السعودية "الجارية بنت محمد الشبكي" المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في السعودية، وجدنا ما يؤكد مقولة "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة "الفقر وجهه امرأة" حتى في البلدان النفطية التي أصابها الثراء الفاحش من عائد بيع البترول، وهناك سبب آخر من أسباب تحمسنا لعرض البحث وهو الكشف عن منطقة قد تكون مجهولة بشكل أو بآخر، وقد أوضحها البحث، ففي معظم ما يتعلق بالنساء في السعودية يتم التركيز على غياب الحرية وخضوعهن للقهر والسلطة "الذكورية" الممثلة في الأسرة والمجتمع وقيمه وسلطة الدين المتمثلة في المنظومة المغلقة التي صنعها الفقهاء وسجنوا داخلها نساء المجتمع السعودي، وقد تكون هناك صور نمطية لحياة النساء السعوديات الغارقة في الترف والدعة رغم وجود محاولات جنينية لكسر محدود في طوق الحصار لبعضهن في مجال التعليم والعمل في حدود المسموح به من حيث شغل وظائف محدودة، والقيام بأعمال تتفق ورؤية المجتمع للمرأة. من هنا كانت أهمية البحث الذي يكشف كما قلنا جانبًا مهمًا يجب التعرف عليه.
المرض وسوء التغذية واعتلال الصحة الإنجابية
التأخر في مراجعة الطبيب خوفًا من الإعلان عن المرض للزوج

ولن نتعرض هنا لمنهج البحث ولا لأبعاد قضية النساء عالميًا وعربيًا رغم أهمية ما قدمته الباحثة وأكدت به بالأرقام – من خلاله – أن النساء ظللن وعلى مدى القرن الماضي وبداية هذا القرن أكثر فقرًا من الرجال، وإن كان لابد أن نذكر عدة أرقام للدلالة فحسب على معاناة النساء من الفقر فقد ذكرت الباحثة : أنه في بداية هذا القرن كانت نسبة 61% من إجمالي الكبار الذين يحصلون على إعانات فقر من النساء، وأن نسبة النساء الفقيرات بشكل عام في العالم تصل إلى 70% من بين 3,1 ملايين فقير، أما النساء العاملات على وجه الخصوص فيمثلن حوالي 60% من 550 مليونًا من العمال الفقراء.

وتؤكد الباحثة : أنه وفي ظل النظام العالمي الجديد وفي ظل العولمة والتعديل الهيكلي فإن ظاهرة فقر النساء في ازدياد مستمر، ومن المتوقع زيادة أعداد النساء الفقيرات زيادة كبيرة في السنوات المقبلة ورغم الإغراء بما عرض وما جاء بالبحث حول أوضاع النساء الفقيرات في بلدان عربية مختلفة نظرًا لما به من توثيق رقمي ورصد ميداني، فإننا سنكتفي بذكر جزء من آثار الفقر على نسائنا الفقيرات في بعض البلدان العربية، إلا أن لفقر النساء آثارًا سلبية متعددة على أنفسهن وعلى أطفالهن وبالتالي على تقدم مجتمعهن وتنمية بلادهن، فقد توصلت بعض الأبحاث إلى أن الفقر وانعكاساته على سوء التغذية والوفاة والصحة وأنه يلعب دورًا واضحًا في وفيات الإناث، كما تبين ذلك في دراسات تمت في مصر واليمن والسودان وبلدان شمال أفريقيا، وتوضح بعض دراسات الحالة في مصر والمغرب ولبنان أن النساء الفقيرات غالبًا ما تلجأن إلى التطبيب الشعبي لارتفاع تكلفة العلاج الخاص، وعدم توافر إمكانات العلاج في المستشفيات والمصحات الحكومية. كما تعاني النساء من نقص البروتين الحيواني والفيتامينات في غذائها.

نعود لموضوعنا الأساسي وهو "أبعاد فقر النساء في السعودية مؤشراته" وترصد الباحثة أولاً : "لم يكن لفقر النساء بصفته المفردة خصوصيته البارزة قبل التغيرات الاقتصادية الحديثة للمجتمع السعودي منذ استقرار الأحوال السياسية واكتشاف النفط وما لحق به من تطورات وتغيرات في البيئة الاجتماعية للمجتمع من عادات وتقاليد وقيم وأنماط سلوكية ووسائل معيشة؛ حيث كان الفقر في السابق يعم المجتمع بشكل عام ولا يتضح فيه فقر أي فرد من أفراد الأسرة على حساب الآخرين".

ومن أهم المؤشرات التي ذكرتها الباحثة في رصد وضع الفقر على كاهل النساء أكثر من وضعه على كاهل الرجل، زيادة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الكيان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية على الرغم من أن تلك الأعداد غير معلن رسميًا عنها.

أما عن الآثار الناجمة عن فقر النساء في السعودية فهي تتمثل في الآتى:
أولاً: المرض وسوء التغذية واعتلال الصحة الإنجابية أثناء الحمل والولادة، والتي من الممكن أن تؤدي إلى الوفاة، كما أنه ثبت تأخر النساء عن مراجعة الأطباء

لإجراء الفحوصات اللازمة في بدلية المرض خوفًا من الإعلان عن المرض للزوج فيطلقها أو يهجرها أو يتزوج من غيرها أو يتزوج بأخرى.

وقد رصدت البحوث الفترة بين الإحساس بأعراض المرض والعرض على الطبيب بأكثر من سنة، والإشكالية في مرض النساء الفقيرات ليس في الحصول على علاج لأن العلاج في المجتمع السعودي بالمجان لجميع المواطنين والمواطنات، ولكن الإشكالية في وعي النساء بطريقة العلاج الصحيحة والالتزام بتنفيذ تعليمات الطبيب، وهناك إشكالية حقيقية تظهر عندما يزداد وضع أحوالها الصحية سوءًا ويتطلب الأمر علاجًا متخصصًا تبدأ المشكلة الصحية الحقيقية للمرأة الفقيرة من حيث الانتظار الذي قد يمتد بالأشهر لمواعيد المستشفيات المتخصصة المجانية أو شبه المجانية، والذي قد لا تحصل عليه بسهولة إلا من خلال مشوار طويل من التردد والإثباتات والوساطات !! مما قد يضطرها إلى طلب الإعانة لعلاج نفسها في المستشفيات أو العيادات الخاصة من الجمعيات الخيرية أو المحسنين، أو قد تضطر إلى التسول للحصول على قيمة الأدوية التي لا تصرف في الوقت الحاضر بشكل منظم بالكمية المطلوبة في المستشفيات العامة خاصة الأدوية الدائمة والمكلفة، ولا يوجد في نظام الضمان الاجتماعي أي بند بمساعدات المرضى بصفتهم مرضى ودفع تكاليف علاجهم وقد يعود ذلك إلى أنه ليس هناك ما يسمى بفئة المرضى من فئات الضمان الاجتماعي، ولكنهم مدرجون تحت فئة العاجزين عن العمل لأسباب صحية تؤكد هنا على العاجزين وليس العاجزات.

ثانيًا : التفكك الأسري ونذكر هنا أن النساء هن ضحايا أغلب أنواع التفكك الأسري من ترمل وطلاق وهجر وسجن عائلي، ومن مظاهر التفكك الأسري في المجتمع السعودي :
أ) العنف العائلى الذي يكون ضحيته النساء والأطفال، ورغم أنه لا توجد إحصاءات محددة عن العنف ضد النساء بالذات على حد علم الباحثة، فإن العديد من الجمعيات النسائية الخيرية وطوارئ المستشفيات رصدت حالات متعددة من العنف العائلي ضد النساء من الزوج والأب والأخ وغيرهم، وقد يصل العنف إلى حد الإعاقة.

ب) الطلاق وقد ارتفعت معدلاته في الفترة الأخيرة، وتتضرر النساء من وقوع الطلاق أكثر من تضرر الرجال في الغالب، خاصة إذا كانت المرأة فقيرة وغير متعلمة، وتواجه النساء المطلقات عدة مشاكل في المحاكم من أجل النفقة والحضانة، وإذا كانت النساء تعاني بشكل عام في المجتمع من تعقد وطول إجراءات المحاكم، فإن النساء الفقيرات تتحمل تلك المعاناة بدرجات مضاعفة، ومن المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات أن يكون لديها أبناء يعملون ولكنهم غير قادرين على مساعدتها ماديًا، وتؤكد الباحثة وجود مشكلات أخرى للمرأة الفقيرة متفرقة ومتعددة تحتاج لعشرات البحوث وتحتاج إلى جهود كبيرة ومنظمة للخروج بالنساء الفقيرات بالسعودية من نفق حياتهن المظلمة.
ونحن نتساءل : هل يختلف نفق قريناتهن المصريات أو غيرهن من النساء الفقيرات فى العالم ؟

- **التسول للحصول على الأدوية التي لم تعد تصرف بشكل منظم حاليًا في المملكة**
- **العنف العائلي قد يصل لحد الإعاقة**
- **ارتفاع معدلات الطلاق وطول إجراءات المحاكم**

تحية لنساء مصر

هؤلاء هن نساء مصر العاملات والفلاحات والكادحات اللاتي رفضن القهر، واستخدمن حقهن الديمقراطي في التظاهر والاعتصام والإضراب عن العمل وعن الطعام جنبًا إلى جنب مع زملائهن الرجال مطالبين بحقوقهم العادلة.
هن العاملات بشركات المطاحن، الغزل والنسيج، والزيوت، هن الفلاحات اللاتي يدافعن عن أرضهن في سراندو التي قدمت الشهيدة "نفيسة المراكبي"، وفي مرشاق التي تشهد اعتصامًا للفلاحين نساءً ورجالاً – في الأرض منذ 5 مارس الماضي، وهن نساء قلعة الكبش اللاتي احترقت بيوتهن وتخلت عنهم الحكومة وتركتهن وأطفالهن في العراء والمعتصمات حتى الحصول على حقهن في السكن
هؤلاء نساء مصر اللاتي لم ترهبهن قوات الأمن ولا فتاوي بئر السلم

ورد حديثًا لمكتبتنا

إعداد : هند حسن
1. زهرة الخشخاش – خيري شلبي 2005.
2. أرجوك .. افهمني – سعاد حلمي 1992.
3. نسف الأدمغة – خيري شلبي 2007.
4. الكلام الساكت – سناء البيسي 2003.
5. أموت وأفهم – سناء البيسي 2001.
6. الإسلام والمرأة – أحمد زكي يماني 2004.
7. في علم الكتابة جاك دريدا 2005.
8. العنف ضد المرأة في مصر – هويدا الرفاعي وآخرون 2004.
9. العنكبوت دبليو دوت عمرو عبد السميع 2001.
10. النسوان وثاق الحياة الاجتماعية في المحروسة –عمرو عبد السميع 2000.
11. الأشرار لوحات ساخرة من مصر المعاصرة – عمرو عبد السميع 1998.
12. الفنطاس قصة حياة أمه – عمرو عبد السميع.
13. امرأة ليس إلا – باهية الطرابلسي 2005.
14. علم الاجتماع القانوني ودراسة حقوق الإنسان – البسيوني عبد الله البسيوني 2005.
15. الأعمال النثرية الكاملة، الجزء الأول – نازك الملائكة 2002.

16. الأعمال النثرية الكاملة، الجزء الثاني – نازك الملائكة 2002.
17. الخيميائي – باولو كويلهو 2006.
18. تلابيب الكتابة – صافي ناز كاظم 1994.
19. صفحات من تاريخ المرأة المصرية في العصر الحديث – عبد المنعم إبراهيم الجميعي 2007.
20. عمل المرأة بين الأديان والقوانين ودعاة التحرر – زكي علي السيد أبو غضة 2006.
21. حقوق المرأة والطفل بين الإسلام والوثائق الدولية، نقد لوثيقة بكين – عبد العظيم المطعني 2005.
22. قانون العمل العربي الموحد 2006.
23. الخدمة الاجتماعية، العمالة في العصر الحديث بين الواقع والمأمول.
24. النهوض بتشغيل المرأة في سوق العمل الليبي 2006.
25. المطاريد الجدد – خالد البلشي.
26. قرية الغرق نموذج لعشوائيات الريف المصري – باهر شوقي – أحمد حسين 2006.
27. تجربة النساء في الانتخابات 2005.
28. العشوائيات من التشوه العمراني إلى التكيف الاجتماعي، باهر شوقي 2006.
29. خطوات على الطريق – مدحت الزاهد.
30. نساء خارج حدود الأمان – عبد المولى إسماعيل 2006.
31. بنات في خطر – لمياء بلبل 2005.
32. النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة 2006.
33. تقرير الظل الأول للمنظمات غير الحكومية اليمنية حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 2004.
34. مأساة من الإخفاقات والآمال الزائفة 2007.
35. نصف قرن من العطاء – نعمة الباز 2006.
36. نصف قرن من الإبداع في أدب الطفل – عبد التواب يوسف 2006.
37. الإبداع في أعمال كاتب الأطفال – يعقوب الشاروني.
38. دليل تدريبي .. العمل من أجل حقوق الطفل 2005.

مش من حقك
شعارنا في احتفال يوم المرأة

متابعة: سامية اليماني

"مش من حقك" .. تحت هذا الشعار "القاطع" احتفلت عدة منظمات أهلية بيوم المرأة العالمي يوم 30 مارس الماضي بحديقة ثقافة الطفل بالأزهر مؤكدة موقفًا حاسمًا ضد جميع أشكال التحرش بالمرأة، تلك الظاهرة التي خرجت مؤخرًا من شرنقة الصمت والتواطؤ الرسمي والمجتمعى عليها.

بدأ الاحتفال بعرض فيلم سجل لقطات شهيرة من ذاكرة السينما المصرية عن التحرش الجنسي بالنساء، كما سجل وقائع التحرش الجنسي التي شهدتها منطقة وسط البلد في عيد الفطر الماضي وكأس الأمم الأفريقية، كما سجل وقائع تحرش بالنساء في احتفالات مولد السيدة زينب، كما عرض أهم عناوين الصحف الرسمية حول حوادث التحرش في وسط المدينة، مبرزًا التناقض بين نفي أجهزة الأمن أنها حدثت وبين ما تم تسجيله وتصويره من قلب الحدث.

الفيلم رؤية المخرج "محمد سليمان" وعقب الفيلم قدمت "نولة درويش" عضو مجلس أمناء مؤسسة "المرأة الجديدة"تقريرًا رصدت فيه تغطية بعض وسائل الإعلام المقروءة لظاهرة التحرش الجنسي بالإناث خلال الفترة من يوليو 2006 إلى مارس 2007، وتوصلت استنتاجات الرصد إلى حدوث اهتمام بقضية التحرش الجنسي بالنساء أثارته أحداث عيد الفطر في أوساط الإعلام المكتوب وتسميته باسمه دون مواربة – التحرش الجنسي – رغم عدم توافر العمق الكافي في فهم أبعاد هذه الظاهرة، وإرجاعها في حالات كثيرة إلى الرغبة الجنسية، كما لاحظت تناول القضايا بطريقة موسمية عندما تقع حوادث "ساخنة" تستدعي إثارتها.

ونؤكد ملاحظة مهمة جاءت في التقرير، وهي غياب كبير للوعي بالبعد المتعلق بتأثير الثقافة والقيم الذكورية على أوضاع النساء بصفة عامة، وفي مجال العنف الممارس ضدهن بصفة خاصة.
كما أبرزت مقالات رأي القراء أن الطريق مازال طويلاً أمام امتلاك الجمهور الواسع الوعي العميق فيما يتعلق بقضايا النساء، وأسبابها، وتداعياتها من هنا أكدت توصيات التقرير ضرورة وضع خطة عمل تهدف إلى فتح باب الحوار بين الإعلاميين (نساءً ورجالاً) لفتح أبواب الإعلام بصورة أوسع أمام نشطاء المجتمع المدني المدافعين عن حقوق النساء، وأن تهتم خطة العمل ببذل جهود منتظمة للخوض في المسائل الشائكة، أو المسكوت عنها إجتماعيًا، خاصة تلك التي تتعلق بانتهاكات موجهة ضد بعض فئات المجتمع ولها طابع مستمر، مع عدم الاكتفاء بالتداخلات الموسمية.

كما قدم الدكتور "يسري مصطفى" المدير التنفيذي لمؤسسة المرأة والذاكرةعرضًا لخطة عمل لمناهضة التحرش الجنسي تهدف إلى خلق وعي ثقافي واجتماعي مناهض لممارسات التحرش الجنسي، وحث الهيئات العلمية على الاهتمام بدراسة الظاهرة، وأكد ضرورة مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي سواء في العمل أو الشارع أو داخل البيوت، وأشار إلى أن إخفاء النساء للتحرش بهن، يسهم في تفشي الظاهرة كمرض صامت في المجتمع بما يعنيه ذلك من إهانة لكرامة النساء والرجال أيضًا.
وفي نهاية الندوة التي أدارتها "عزة كامل" – مدير مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية أكدت ضرورة وضع مبادئ عامة تتحمل فيها الدولة مسئوليتها برد العنف الواقع على النساء، ومعاقبة كل من يقوم بفعل عنيف ضد المرأة وذلك تحت شعار "معًا من أجل كرامتنا، معًا نناهض التحرش الجنسي بالنساء".

أنا مش خايفة

احتفل مع المنظمات بيوم المرأة كل من الفنانتين "لانا مشتاق"- عراقية – و "دنيا مسعود" بأغنيات جذبت الحضور وجعلتهم يصفقون مرددين ما تغنيه الفنانتين.
كما قدم فريق جمعية روح الشباب لخدمة البيئة عرضًا مسرحيًا يستحق الوقوف عنده وتحيته بعنوان "حرفة عريان"؛ حيث قدم تاريخًا لمهنة جمع القمامة منذ

بدايتها والمعاناة التي واجهها الأوائل والمؤسسون في هذه المهنة حتى الوصول إلى تقديم حلول تنموية من قلب البيئة وللحفاظ عليها، ومن المؤكد أن هذا العرض هو رد عملي على من يستوردون من الخارج من يجمع لنا قمامتنا، بينما يعيش أصحاب البلد وأصحاب المهنة حالة من عدم الاستقرار بل والمطاردة مع التضارب والتخبط المستمر للقرارات السياسية وهم في كل المراحل – كما أكد العرض - يحاولون التكيف والاستمرار.

وقبل موعد الاحتفال بيوم المرأة وبينما الزميلة "دلال صلاح" – المديرة التنفيذية للمؤسسة – غارقة "لشوشتها" في الإعداد والتنسيق مع المنظمات المشاركة وفي تصميم بطاقات الدعوة والشعار كانت زميلتنا الشابة "زينب حسن" غارقة "لشوشتها"أيضًا في ورشة عمل لإعداد معرض كاريكاتير شارك فيه شباب من طلبة الجامعات والمعاهد العليا، أشرف عليه الفنان "حسانين" وخرج المعرض ليشاركنا احتفالنا برسومات حية ورشيقة وساخرة، وتؤكد أن بيقا رجالاً وشبابًا يقولون معنا لمن يتحرش بالنساء : "قف، مش من حقك". وخرجنا جميعًا من الاحتفالية ونحن أكثر قوة وإصراراً على السير في الشارع قائلين بأعلى صوت : "أنا مش خايفة".

المنظمات المشاركة فى الاحتفالية
مؤسسة المرأة الجديدة
المرأة والذاكرة
قضايا المرأة المصرية
مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف
مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (آكت)
ملتقى تنمية المرأة
مؤسسة حلوان لتنمية المجتمع (بشاير)
الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
المؤسسة المصرية لتنمية المرأة

لقطات من الحفل فرقة روح الشباب الفنانة "دنيا مسعود" الفنانة "لانا مشتاق" والحضور متفاعل